الحدث

قدّم رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب أمس الاثنين استقالة حكومته بعد كارثة انفجار مرفأ بيروت، وما تبعه من احتجاجات شعبية ضخمة، ترافقت مع زيارة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بيروت، ترددت بعدها معلومات عن صفقة سياسية للخروج من الطريق المسدود

لبنان
سقوط حكومة دياب
استقالة ترفع أسهم الصفقة ولا ترضي الشارع

بيروت ـ **العربي الجديد**

توحي التطورات السياسية اللبنانية الناتجة عن انفجار مرفأ بيروت، الثلاثاء الماضي، بأن عناوين ما تم تسريبه عن صفقة سياسية ترعاها فرنسا أساساً، للخروج من الطريق المسدود سياسياً وماليا واقتصادياً، تجد طريقها إلى التنفيذ بالتدريج. فاستقالة حكومة حسان دياب أمس الاثنين، كان قد بدأ التمهيد لها فور انتهاء زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم الخميس الماضي إلى بيروت، وحديثه عن مهلة للطبقة السياسية تمتد حتى مطلع سبتمبر/أيلول المقبل للتوصل إلى اتفاق سياسي جديد. كما أنه سبق أن مُهّد لتلك الاستقالة من قبل دياب نفسه، الذي ربما لم يتوقع أن يضطر إلى تقديم استقالة حكومته بهذه السرعة، بعدما كان قد ألمح إلى استعداده للبقاء في منصبه لمدة شهرين. أما وقد استقالت الحكومة، فإن الخطوة المقبلة المتوقعة هي تشكيل حكومة جديدة تكون مهمتها محصورة بتنظيم انتخابات نيابية مبكرة، بغض النظر عن الصيغة الدستورية التي ستقتضي بأن تستقيل غالبية كافية من النواب، أو عبر حلّ رئيس الجمهورية ميشال عون المجلس التشريعي بموجب اتفاق سياسي يجري الهمس حوله في بيروت. وبحسب ما تم تسريبه في العاصمة اللبنانية، فإن مشروع الصفقة أو الصيغة التي يتولى ماكرون الترويج لها، تقوم على تشكيل حكومة «وحدة وطنية» بعد انتخابات برلمانية مبكرة، يتولى سعد الحريري رئاستها، ويكون قد سبقها ترسيم للحدود بين لبنان وإسرائيل، بوساطة أميركية سيتم إحياؤها بالفعل مع زيارة وكيل وزارة الخارجية الأميركية ديفيد هيل إلى بيروت الشهر المقبل، لتكون محاورها محصورة تقريباً بقضية إبرام اتفاق بين بيروت وتل ابيب لترسيم الحدود نهائياً، بما قد يُمكن التعامل معه على أنه بمثابة هدنة طويلة الأمد بين «حزب الله» ودولة الاحتلال. ووفق تسريبات تنقصها الأدلة القاطعة، فإن اتفاق ترسيم الحدود سيكون مدخلاً للتعامل بالتقسيط مع ضبط سلاح «حزب الله» والبدء بتجريده من الصواريخ بعيدة المدى مثلاً، وذلك جرياً على نصيحة ماكرون لنظيره الأميركي دونالد ترامب، خلال اتصالهما الهاتفي قبل أيام، وفيه قال الرئيس الفرنسي لنظيره إن الضغط الأميركي بالطريقة الحاصلة على «حزب الله» منذ 4 سنوات، «يأتي بنتائج عكسية»، أي أنه يتسبب باتساع نفوذ الحزب في لبنان. ومن شأن السير بصيغة ترسيم الحدود و«ضبط» سلاح «حزب الله» مؤقتاً، أن يشكّل مخرجاً للغرب في دعم لبنان مالياً في ظل الانهيار الكامل الذي وقع فيه هذا البلد، بدءاً من الصيف الماضي، وصولاً إلى ذروة الكارثة بعد تفشي وباء كورونا وانفجار المرفأ. وبدا لافتاً أمس بعد تأكيد المعلومات عن توجه الحكومة للاستقالة، اتصال ماكرون بالرئيس اللبناني ميشال عون، واستعراضهما التطورات السياسية ونتائج مؤتمر «دعم بيروت والشعب اللبناني»، من دون المزيد من التفاصيل عن مباحثاتهما.

ووجد دياب نفسه أمس مدفوعاً نحو الاستقالة، بعد تقديم عدد من الوزراء استقالاتهم، هم وزراء الإعلام منال عبد الصمد والبيئة دميانوس قطار والعدل مارى كلود نجم، التي قالت في كتاب استقالتها إنها تقدمت بها انسجاماً مع قناعاتها بأن «البقاء في الحكم في هذه الظروف من دون تغيير جذري في النظام والمنظومة لم يعد يؤدي إلى الإصلاح الذي جهدنا لتحقيقه». تبع ذلك إعلان وزير المال غازي وزني ووزيرة الرياضة فارتينيه اوهانيان نيّتهما الاستقالة مع عدد آخر من الوزراء، بما وضع دياب في موقف محرج، خصوصاً مع تصريح مسؤولين سياسيين لا تقدّم ستقال في مجلس النواب بحال لم تقدّم استقالتها، وهو موقف جاء بعدما حاول دياب القيام بتحرك ما بعد التظاهرات الضخمة يومي السبت والأحد إثر انفجار بيروت الذي وقع يوم الثلاثاء الماضي وأودى بحياة أكثر من 160 شخصاً. وفي محاولة للالتفاف على هذه المطالبات، سعى دياب نيّتَهما الاستقالة مع عدد آخر من الوزراء، لإعطاء نفسه مهلة إضافية، بإعلانه السبت منح القادة السياسيين مهلة شهرين للاتفاق على إصلاحات وعلى بديل للحكومة ودعوته إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة لإخراج البلاد من «أزمتها البنيوية»، ليرد رئيس مجلس النواب نبيه بري بدعوة البرلمان إلى جلسات مفتوحة اعتباراً من يوم الخميس المقبل لمناقشة الحكومة على خلفية انفجار بيروت. بالتوازي مع ذلك، كانت الاستقالات من البرلمان تتوالى، على الرغم من أنها اقتصرت على بعض النواب، فيما كانت الكتل الكبيرة، والتي تعتبر نفسها خارج السلطة، لم تحسم خيارها. وقدّم النائب هنري الحلو عضو كتلة «اللقاء الديمقراطي» استقالته من البرلمان أمس، لينضم إلى زميله في اللقاء مروان حمادة. كذلك تقدّمت النائب بولا يعقوبيان رسمياً باستقالتها من البرلمان، لتنضم إلى النواب المستقلين من «حزب الكتائب»، سامي الجميل والياس حنكش، ونديم الجميل، والنائب المستقل نعمة افرام وكذلك النائب في «تكتل لبنان القوي» ميشال معوض، والنائبة في «تيار المستقبل» ديما جمالي. وفي هذا السياق، طالب رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، بعد لقاء مع وفد من «الحزب التقدمي الاشتراكي»، بانتخابات نيابية مبكرة حسب القانون الحالي، واعتبر جعجع أن استقالة الحكومة «لا تقدّم ولا تؤخر»، لأن من شكل هذه الحكومة سيشكل الحكومة اللاحقة وبالتالي سنبقى مكاننا. لذلك هدفنا حل جوهر المشكلة وهي في المجلس النيابي». وما زاد الضغوط على الحكومة التظاهرات الشعبية الكبيرة التي شهدتها ساحة الشهداء وسط بيروت يومي السبت والأحد والتي طالبت بتحقيق دولي في انفجار بيروت وأكدت عدم الثقة بالتحقيق المحلي، إضافة إلى الدعوة لاستقالة رؤساء الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري والحكومة حسان دياب، وتغيير المنظومة السياسية بعد محاكمتها بسبب ارتكاباتها بحقّ الشعب اللبناني مالياً وسياسياً واقتصادياً. وحملت التظاهرات شعارات «علّقوا المشانق» و«يوم الحساب»، وتخللتها مواجهات مع القوى الأمنية التي أطلقت الغاز المسيل للدموع ورصاصاً مطاطياً، ما أوقع عشرات الإصابات في صفوف المتظاهرين. وبالتزامن مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء أمس، شهدت ساحة الشهداء وقفة احتجاجية دعت الحكومة إلى الاستقالة، وطالب المشاركون فيها بتحقيق دولي لمحاسبة المسؤولين عن الانفجار، معربين عن عدم ثقتهم بالقضاء اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية ولجنة التحقيق المحلي المؤلفة من أعضاء يجب أن يكونوا محطّ مساءلة واتهام. وأكد المحتجون أن استقالة الحكومة لا تكفي لتبرئتها من الجريمة أو إبعاد المسؤولية عنها، بل يجب محاسبتها وكل الطبقة السياسية التي تحاول أن تحصر المسؤولية بحكومة دياب فيما هي مسؤولة عن الكارثة التي حلت بمرفأ بيروت نتيجة مواد متفجرة مرّ على وجودها أكثر من ست سنوات.

ومع تسريب معلومات عن أن دياب يتجه لتقديم استقالته مساء، تزايدت الحشود في ساحة الشهداء لتبدأ مناوشات وإلقاء حجارة على القوى الأمنية، التي ردت بإطلاق الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين. وأكد هذا التطور أن الاستقالة لن تكون للشارع الغاضب، المطالب بمحاسبة المسؤولين وتغيير الطبقة السياسية. وقال مهندس اسمه جو حداد لـ«رويترز» إنه لا بد من تغيير النظام بأكمله، مؤكداً أن تولي حكومة جديدة السلطة لن يغير من الوضع شيئاً.

ترافق ذلك مع استمرار الاهتمام بكارثة انفجار بيروت، وأعلنت قيادة الجيش اللبناني أمس أن فرق الإنقاذ تمكنت من انتشال خمس جثث لضحايا التفجير. وأفاد مستشار وزير الصحة رضا الموسوي لـ«العربي الجديد» بأنّ المحصلة غير النهائية لضحايا الانفجار كانت 160 قتيلاً قبل إضافة الجثث التي عثر عليها الجيش أمس ما يرفع العدد الإجمالي إلى 165 قتيلاً، إضافة إلى نحو 6 آلاف جريح، ونحو 20 مفقوداً. في السياق، أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أنّه يجب إجراء تحقيق موثوق وشفاف بشأن انفجار بيروت وتحقيق المساءلة التي يطالب بها الشعب اللبناني. وقال في جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن لبنان أمس، إنّه من المهم تنفيذ الإصلاحات لتلبية احتياجات اللبنانيين على المدى الطويل.

يُذكر أن دياب شكّل حكومته في 21 يناير/ كانون الثاني الماضي بعد تكليفه في 19 ديسمبر/كانون الأول 2019، عقب استقالة سعد الحريري في 29 أكتوبر/تشرين الأول نتيجة الانتفاضة الشعبية. وعلى الرغم من تقديم دياب حكومته على أساس أنها تكنوقراطية، إلا أنها كانت في الحقيقة حكومة مستشاري وزراء الحكومة التي سبقتها، مع هيمنة مطلقة لـ«حزب الله» في السوق السوداء تجاوز عتبة العشرة آلاف ليرة، ما أدى إلى انعدام القدرة الشرائية عند اللبنانيين، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى أزمة كهرباء. وفشلت الحكومة في ضبط التهريب عبر المعابر غير الشرعية، وتواصلت التعيينات الإدارية وفق المحاصصة السياسية، كما استمر قمع المتظاهرين والناشطين.

تولى دياب رئاسة الحكومة في يناير الماضي (فرانس برس)

إيران تحذّر

قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، إن دولا «تتظاهر نفاقا أنها تدعم الشعب اللبناني»، مضيفا أنه «إذا كانت صادقة، فعليها أن ترفع الحظر على الحكومة والشعب في لبنان». وتوقع في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أمس، أن يكون للانفجار بيروت، «تبعات، لكن ليس مقبولا أن يستغله أفراد وأحزاب ودول أجنبية لتحقيق أهداف وأغراض سياسية». وكشف عن التخطيط لزيارة «مسؤول إيراني رفيع» إلى لبنان، من دون تسميته.

توالت استقالات الوزراء قبل إعلان دياب استقالة الحكومة

اتصل ماكرون بنظيره اللبناني وبحث معه الأوضاع السياسية

غانتس يهدد

قال وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس إن إسرائيل مستعدة لـ«حرب جديدة» في لبنان. وفي مستهل جلسة للجنة الخارجية والأمن البرلمانية الإسرائيلية أمس، قال «إذا فرضت علينا معركة أخرى في لبنان، سنخوضها من دون أي هامش، ولكن مثل هذه المعركة، ستكون لها انعكاسات خطيرة بالنسبة للبنان». وتابع أن الأمين العام لحزب الله «حسن نصر الله هو عدونا الأكبر من الشمال، وهو أكبر مشكلة للبنان». واعتبر أن «واقع الشرق الأوسط هش».

شرق غرب

الاحتلال يمدد توقيف منسق حركة المقاطعة

مددت محكمة سالم العسكرية الإسرائيلية، أول من أمس الأحد، توقيف منسق حملة المقاطعة محمود نواجعة لمدة 8 أيام لاستكمال التحقيق، بالإضافة إلى تمديد منعه من لقاء محاميه ليومين إضافيين حتى اليوم الثلاثاء. ووفق بيان صادر عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، فقد تقدّم محامي المؤسسة، أمس الاثنين، باستئناف ضد قرار تمديد التوقيف.

(العربي الجديد)

مقترحات لتسوية أزمة الحكومة الإسرائيلية

تراجعت حدة الأزمة الداخلية لحكومة الاحتلال، التي بلغت أمس أوجها بإلغاء الجلسة الأسبوعية للحكومة، بعد أن قدم عضوا الكنيست يوعاز هندل وتسفي هاوزر، من كتلة «يمينا أرتس»، اقتراح تسوية يقضي بتمديد فرصة إقرار الميزانية الرسمية لدولة الاحتلال بمائة يوم، بما يحول دون حل الكنيست وسقوط حكومة بنيامين نتنياهو (الصورة) في الخامس والعشرين من الشهر الحالي، في حال لم يتم إقرار ميزانية للدولة.

(العربي الجديد)

«النهضة» ترفض تشكيل حكومة مستقلين

أكد رئيس مجلس شورى حركة «النهضة» عبد الكريم الهاروني، أمس الاثنين، أن الحركة ترفض تشكيل حكومة من كفاءات مستقلة، وتدعو رئيس الحكومة المكلف هشام المشيشي إلى تكوين حكومة وحدة وطنية ذات حزام سياسي يستجيب للتوازنات البرلمانية. وأوضح أنهم متفائلون بالوصول إلى نتيجة في هذا الاتجاه، «خصوصاً بحكم سير المشاورات مع رئيس الحكومة». وأشار إلى أن الأحزاب تضم كفاءات ويمكن الاتفاق على تشريك بعض الشخصيات المستقلة.

(العربي الجديد)

صالح وكوهين يتفقان على الهدنة بليبيا

اتفق رئيس مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق عقيلة صالح (الصورة) مع السفير الأميركي في القاهرة جوناثان كوهين، أمس الاثنين، على استمرار وقف إطلاق النار في ليبيا والإبقاء على مدينتي سرت والجفرة منزوعتي السلاح لحين استئناف الحوار السياسي والعودة لطاولة الحوار. وقال المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب بطبرق حميد الصافي إن الاجتماع ناقش الخطوات الفعلية المتخذة للمضي قدماً في العمل بالمبادرة التي سبق وطرحها صالح وفقاً لمخرجات مؤتمر برلين.

(العربي الجديد)

دورية روسية تركية في ريف حلب

سيّر الجيش التركي دورية مشتركة مع القوات الروسية في محيط مدينة عين العرب بريف حلب شمالي سورية، فيما سقط قتلى وجرحى جراء تجدد الاشتباكات بين «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) و«الجيش الوطني السوري» في ريف الحسكة شمال شرق سورية. وقالت مصادر مقربة من «قسد» إن الجيش التركي سيّر دورية مشتركة مع الشرطة العسكرية الروسية في ناحية عين العرب بريف حلب الشمالي الشرقي الخاضع لسيطرة «قسد».

(العربي الجديد)

للحديث تتمة...

المليشيات من خلفنا... والأمونيوم من أمامنا

زكريا احمد

كشف انفجار بيروت، عن حجم الكارثة التي حلّت بالأوطان العربية على شكل حكومات وحكّام، بارعين فقط في تقديم أصناف الموت لشعوبهم، ونشر الخراب في غضون دقائق. في اليمن، الذي يعيش مجموعة كوارث مركّبة منذ نحو 6 سنوات، يبدو أن المأساة ستكون أفدح، فالمليشيا المتناحرة من الخلف والأمونيوم من الأمام، والشارع اليمني لم يعد بين نارين فقط، بل في قلب جهنم. ففي السماء أيضاً، هناك قنابل سعودية لا تزال تتساقط باستمرار، وتنهي حياة عشرات الأطفال بشكل دوري.

أماطت الانفجارات التي ضربت بيروت، عن كميات مضاعفة من نترات الأمونيوم تتواجد في ميناء عدن، الخاضع للحكومة المعترف بها دولياً، تم تكديسها في المرفأ منذ 3 سنوات، وسط أنباء عن كميات مماثلة في ميناء الحديدة الخاضع لجماعة الحوثيين التي تتكتم عن كل شيء.

الكارثة في اليمن لا تتوقف عند هذا فحسب، فناقلة النفط العائمة قبالة مرفأ رأس عيسى، والتي يرفض الحوثيون صيانتها أو تفريغها منذ سنوات رغم تهالكها، لا تزال تشكل تهديداً وجودياً لمدينة الحديدة الواقعة على البحر الأحمر، بعد مخاوف من تسرب أكثر من مليون برميل نفط خام.

تنشط المليشيات في تجارة «نترات الأمونيوم» منذ سنوات، لاستخدامها في الألغام الأرضية والقنابل وتركيبها على رؤوس الصواريخ الروسية العتيقة بهدف زيادة قوتها التفجيرية، كما يتم حشوها بالطائرات المسيّرة بلا طيار التي نشطت خلال العامين الماضيين باليمن. كانت تجارة «الأمونيوم» و«اليوريا» محتكرة في السابق لنافذين في نظام علي عبدالله صالح، باعتبارها أسمدة كيميائية للمزارعين، وورثها الحوثيون فيما بعد، لكن دخولها إلى المرافئ والاحتفاظ بها طيلة 3 سنوات، يجعل السعودية شريكة في الكارثة المحتملة، كونها المتحكم الأول بالمنافذ البحرية وما يصل إليها منذ 26 مارس/آذار 2015. دفع التحالف السعودي، في الأيام الماضية، إدارة موانئ عدن لنفي وجود شحنات «الأمونيوم» في مساحات المرفأ، رغم دقة المعلومة، لكن البيان الرسمي اعترف بوجود كميات واسعة من «اليوريا»، وهي مادة تستخدم أيضا في صناعة المتفجرات. تبدو السعودية في ورطة حقيقية الآن وتحاول تدارك الكارثة بالتخلص من الكميات التي قامت بالتحفظ عليها خشية وصولها للحوثيين، لكن ذلك الحذر قد يدخلها في مستنقع جديد في حال حدوث انفجار. وساعتها لن يكون بمقدور فريق التحقيق المشترك التابع لها، الموازنة والحديث عن «حادث عرضي»، كما يزعم في الضربات الجوية المميتة.

متابعة

التفجير أمام المجلس العدلي منعاً لتدويل التحقيق

بيروت ـ **العربي الجديد**

في محاولة لإغلاق الباب أمام تدويل ملف انفجار 2750 طناً من نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، وسقوط آلاف الضحايا، بينهم أجانب، حولت حكومة حسان دياب ملف القضية إلى المجلس العدلي، وذلك في الوقت الذي انتهت فيه مهلة الأيام الخمسة التي حددتها الحكومة لنفسها للكشف عن نتائج التحقيقات. وشهدت ساحة الشهداء وسط العاصمة في اليومين الماضيين تحركات شعبية كبيرة طالبت بعدالة التحقيق، وأكدت عدم الثقة بالتحقيقات المحلية، إذ دعا المتظاهرون إلى تحقيق دولي واستقالة الرؤساء الثلاثة، الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري والحكومة حسان دياب، وتغيير المنظومة السياسية بعد محاكمتها بسبب المجازر التي ارتكبتها بحق الشعب اللبناني. وانقسمت الساحة السياسية الداخلية بين من يدعو إلى ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية، أبرزهم رؤساء الحكومات السابقون وأحزاب ما يُعرف بـ«فريق الرابع عشر من آذار»، وبين من يتمسك بالتحقيق المحلي، وهم الحكومة وأفرقاء «الثامن من آذار». وفي الوقت الذي كان الجيش اللبناني يعلن، أمس الاثنين، انتشال خمس جثث لضحايا الانفجار، بالتعاون مع فرق الدفاع المدني وفوج الإطفاء وفريقي البحث والإنقاذ الروسي والفرنسي، كانت وزيرة العدل ماري كلود نجم، التي أعلنت استقالتها، تشارك في جلسة الحكومة برئاسة دياب، حيث أقر تحويل ملف انفجار مرفأ بيروت إلى المجلس العدلي بناءً على اقتراح وزيرة العدل. ولم يعرف بعد كيف سيتم تأليف هيئة المجلس، بعد استقالة الحكومة. ويتألف المجلس العدلي، بحسب القانون، من الرئيس الأول لمحكمة التمييز رئيساً، وإذا تعذّر عليه أن يترأس هيئة المجلس، يتولى رئاسته العضو المعين الأعلى رتبة. كما تتألف من أربعة قضاة من محكمة التمييز أعضاء، يعينون بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى. ويعيّن في المرسوم قاضٍ إضافي أو أكثر ليحل محل الأصيل في حال وفاته أو تنحيه أو رده أو انتهاء خدمته. ويمثل النيابة العامة لدى المجلس العدلي النائب العام التمييزي أو من ينيبه عنه من معاونيه.

وكان وزير الداخلية محمد فهمي أشار سابقاً إلى أنه سيقدم استقالته في حال لم يؤدِ التحقيق إلى نتائج جدية وملموسة، ولم يتم توقيف رؤوس كبيرة في الملف، قبل أن يبدّل موقفه باعتبار الاستقالة الآن هروب من المسؤولية باعتبار أنها تتم تحت الضغط. وكان عون كرر، مرات عديدة، رفضه تدويل القضية، معتبراً هذا الأمر «تضييع للوقت». وذكرت الرئاسة اللبنانية، في بيان نشرته عبر حسابها على «تويتر» الأحد الماضي، أن «عون اعتبر أن المطالبة بالتحقيق الدولي في قضية المرفأ، الهدف منه تضييع الوقت». وأضاف: «القضاء يجب أن يكون سريعاً لتثبيت من هو مجرم ومن هو بريء». كما أن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله تحدث عن ضرورة إجراء تحقيق شفاف ونزيه قبل أن يقترح تولّي التحقيق اللبناني هذه المسؤولية.

وانتهت مهلة الأيام الخمسة التي حددتها الحكومة لنفسها للكشف عن نتائج التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت من دون أن يحال أي وزير أو رئيس أو مسؤول سياسي كبير إلى التحقيق أو الاستجواب، واقتصرت التوقيفات حتى الساعة على المدير العام للجمارك بدري ضاهر، والمدير العام السابق للجمارك شفيق مرعي، ومدير مرفأ بيروت حسن قريطم على ذمة التحقيق الذي نظمته فرنسا. وقال النيابة العامة التمييزي غسان الخوري، أمس، إلى إفادة المدير العام لجهاز أمن الدولة اللواء طوني صليبا في قصر العدل في بيروت. ويركز التحقيق على كيفية تخزين نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، وسبب عدم فعل شيء حيال ذلك. وجرى توقيف نحو 20 شخصاً على خلفية الانفجار، كما تم استجواب العشرات من بينهم اثنان من الوزراء السابقين.

ومنذ وقوع الانفجار، تتزايد الدعوات من قادة أحزاب وسياسيين لبنانيين لإجراء تحقيق «دولي مستقل» لكشف ملابسات انفجار المرفأ، وفي مقابل ذلك يرى بعضهم ضرورة منح الثقة للقضاء المحلي. وأطلق رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب تيمور جنبلاط، بعد لقائه رئيس المجلس النيابي نبيه بري على رأس وفد، سلسلة مواقف أبرزها المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف الحقيقة في تفجير مرفأ بيروت، واستقالة «حكومة الموت» كما أسماها، وتشكيل حكومة حيادية مع تقصير ولاية المجلس لإجراء انتخابات نيابية مبكرة. ونفذ نادي قضاة لبنان، أمس الاثنين، وقفة أمام قصر العدل، دعا خلالها مجلس القضاء الأعلى إلى قلب الطاولة على من يريد تدمير الوطن وانتخاب مجلس جديد يعكس إرادتهم. وكان نقيب المحامين في بيروت ملحم خلف قد طلب إحالة جريمة تفجير المرفأ إلى المجلس العدلي، محذراً من التأخير في ذلك لأنه قد يفسر على أنه طمس للحقيقة والأدلة وإحجام عن إحقاق العدالة. وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أمس الأول، الحكومة اللبنانية على إجراء تحقيق «كامل وشفاف» في انفجار مرفأ بيروت، بحسب بيان للبيت الأبيض عن مشاركته في المؤتمر الدولي لمساعدة لبنان الذي نظمته فرنسا. وأكد البيت الأبيض إن «ترامب أعاد تأكيد استعداد ورغبة الولايات المتحدة في مواصلة توفير المساعدة لشعب لبنان»، وحض «الحكومة اللبنانية على إجراء تحقيق كامل وشفاف، لافتاً إلى «استعداد الولايات المتحدة للمساعدة فيه». وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دعا، الخميس الماضي، إلى تحقيق دولي في ملابسات انفجار مرفأ بيروت، وهي فكرة سارع عون إلى رفضها.

اعتبر عون أن المطالبة بالتحقيق الدولي تهدف لتضييع الوقت

اضاءة

دول عدة تستشعر الخطر

يبدو أنّ دولاً عدة استشعرت الخطر أخيراً واتخذت العبرة من الكارثة التي نتجت عن انفجار 2750 طناً من مادة نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت قبل أسبوع. والحقت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. إذ سارعت دول عدة، ولا سيما عربية، لتفقد ما لديها من مواد خطرة، للتخلص منها أو وضعها في أماكن آمنة. وكشف الانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت، عن شحنة ضخمة من نترات الأمونيوم مخزنة في ميناء عدن بالعاصمة اليمنية المؤقتة، منذ ثلاث سنوات، فيما أكدت مصادر حكومية أنه سيجري التخلص منها بشكل آمن، وسط حالة من الارتياك لقوات التحالف السعودي. وأكد مسؤول رفيع في إدارة ميناء عدن، لـ«العربي الجديد»، أن شحنة نترات الأمونيوم الموجودة في إحدى أرصفة الميناء منذ منتصف عام 2017 تقدر بنحو 7 آلاف طن، على الرغم من إصدار مؤسسة موانئ عدن، مساء الجمعة، بياناً ينفي ذلك.

وقالت مصادر في الميناء لـ«العربي الجديد»، إنّ التحالف السعودي الإماراتي يخشى التورط في جريمة تخزين مادة شديدة الانفجار داخل الميناء منذ ثلاث سنوات، وقد مارس ضغوطاً على إدارة ميناء عدن لنفي تخزين شحنة من «نترات الأمونيوم». وزعم بيان رسمي، صادر عن الدائرة الإعلامية في ميناء عدن، مساء الجمعة، أن الشحنة المخزّنة في الميناء ليست «نترات أمونيوم»، وإنما أسمدة زراعية، وليست مواد متفجرة أو مشعة.

وعلى الرغم من النفي الرسمي، إلا أن النائب العام باليمن، علي الأعوش، وجّه بالتحقيق في وجود حاويات الأمونيوم المخزنة بميناء عدن، نظراً لما يمثله وجودها من خطر على سلامة الميناء ومدينة عدن وسكانها في حال تأكد ما تمت إثارته خلال الأيام الأخيرة. وكلف النائب العام أحد وكلاء النيابة بالنزول إلى الميناء للوقوف على حقيقة ما تم تداوله والتصرف وفقاً للقانون، حسب مذكرة رسمية صادرة عنه.

كذلك، قال مصدر في مكتب رئيس الوزراء اليمني، لـ«العربي الجديد»، إن رئيس الحكومة، معين عبد الملك، حثّ إدارة الميناء على اتخاذ خطوات فورية للتخلص من الشحنة لتجنب مأساة محتملة تشبه مأساة بيروت، ولكن الوكالة الرسمية أبو تنشر شيئاً من هذا القبيل. وقال خبراء إنّ شحنة ضخمة من «نترات الأمونيوم بهذا الحجم داخل ميناء، تثير مخاوف حقيقية من حدوث انفجار مدمر قد يؤدي إلى محو المدينة، بالنظر إلى أن الشحنة المخزنة أكبر بثلاث مرات من تلك التي كانت موجودة في مرفأ بيروت».

في الإطار ذاته، أعلنت هيئة المنافذ الحدودية في العراق، أول من أمس الأحد، نقل مواد «شديدة الخطورة» من مطار بغداد الدولي، فيما شكلت وزارة الطيران المصرية لجنة لتنفيذ الأمر ذاته بجميع مطارات البلاد. وقالت هيئة المنافذ الحدودية بالعراق، في بيان، إنه «جرى نقل مواد شديدة الخطورة بشكل آمن من قسم الشحن الجوي في مطار بغداد الدولي إلى وجهتها الآمنة في مخازن مديرية الهندسة العسكرية». وأضافت أنه تم نقل المواد من قبل مديرية الهندسة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، من دون الكشف عن طبيعتها أو تفاصيل عنها. وأكدت الهيئة أن نقل المواد «جاء تنفيذاً لتوجيهات رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي». وأوضحت أنّ الأخير «أمر بتشكيل لجنة عاجلة للكشف عن المواد عالية الخطورة في المنافذ الحدودية كافة واتخاذ الإجراءات لإبعادها عن المناطق والتجمعات السكانية».

في سياق متصل، أعلنت وزارة الطيران المصرية في بيان، تشكيل لجنة من «أعلى المستويات، لفحص وحصر كافة الشحنات والمخازن وحاويات التخزين بساحات التخزين التابعة لميناء القاهرة وكافة المطارات على مستوى البلاد». وأكدت الوزارة أنّ مهمة اللجنة «اتخاذ الإجراءات الاحترازية حيال المواد الخطرة والإفراج عنها فوراً، أو نقلها إلى أماكن تخزين آمنة خارج نطاق المناطق الجوية والتواجد السكاني». وأشارت إلى أن ذلك يأتي بهدف «التصدي لأي مخاطر قبل حدوثها».

من جهتها، وصفت عضو الكنيست الإسرائيلي ميكي حايموفيتش، رئيسة لجنة الداخلية وحماية البيئة البرلمانية، ميناء حيفا بأنه «قنبلة موقوتة» لعدد غير نهائي من المواد المشتعلة والمتفجرة، ودعت الحكومة إلى «اتخاذ القرار الفوري بنقل الصناعات الخطرة والملوثة من هناك».

وكانت حايموفيتش على رأس وفد برلماني زار ميناء حيفا، الأحد. وجاء تنظيم الجولة في أعقاب الانفجار في مرفأ بيروت، الأسبوع الماضي. وقالت حايموفيتش في ختام الجولة: «ارتاح بالنا قليلاً بما يخص معالجة حاويات المواد الخطرة، ومن الواضح أن الوضع هنا يختلف عما وقع في بيروت». واستدركت: «رغم أننا تلقينا إجابات جيدة، ويمكن أن نكون مطمئنين أكثر، ما زلنا نرى وجود الصناعات البتروكيماوية الكبيرة في قلب المجمعات السكانية». وأضافت: «ميناء حيفا كله عبارة عن قنبلة موقوتة لعدد غير نهائي من المواد المشتعلة والمتفجرة، ونعلم أنّ نسبة تفشي الأمراض لدى سكان حيفا أعلى من المعدل العام». وتابعت: «على الدولة اتخاذ القرار الفوري بنقل الصناعات الخطرة والملوثة من هنا».

(العربي الجديد، الأناضول)

قضية

بدأت أصوات العاملين في المجال الطبي في مصر بالتحذير من انطلاقة قريبة للموجة الثانية من فيروس كورونا، بعدما تمّ رصد زيادة جديدة في أعداد المصابين في الأيام الأخيرة. وترجع مصادر طبية هذه الزيادة إلى أسباب عدة، لعل أبرزها يتمثل في التخفيف المبكر للقيود على الحركة والأنشطة من قبل الحكومة، خصوصاً قبيل عيد الأضحى، فضلاً عن الفعاليات التي سبقت انتخابات مجلس الشيوخ المنتظرة اليوم وغداً، إلى جانب إجراءات أخرى اعتمدتها وزارة الصحة في التعامل مع المصابين

كورونا مصر

سياسات الحكومة والانتخابات تطلق موجة جديدة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من الانحسار المطّرد في أعداد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في مصر، والوصول إلى معدلات لم تسجل منذ إبريل/نيسان الماضي، بدأت المعدلات مجدداً في الزيادة الطفيفة المطّردة، لا سيما في المحافظات الصغيرة التي كانت قد شهدت انتشار الفيروس مع بداية الجائحة، كالأقصر ودمياط وبورسعيد، مما دفع وزارة الصحة لإطلاق تحذيرات جادة من مواجهة الموجة الثانية من كورونا في القريب العاجل. وتواجه وزارة الصحة بصفةٍ خاصة، والحكومة بصفة عامة، اتهامات عديدة من المصادر الطبية العاملة في المستشفيات الحكومية، بالتسبب في حالة فجوة بين الواقع العملي على الأرض والأرقام المعلنة في بيانات الإصابات والوفيات الرسمية خلال الفترة الأخيرة، ثمّ في الارتفاع الملحوظ في عدد المصابين اليومي على الأرض بعد عيد الأضحى، وهو ما ترجم رسمياً بزيادة طفيفة في الأعداد خلال الأيام الخمسة الماضية.

وقالت مصادر طبية لـ«العربي الجديد»، إنّ السبب الأول لبدء الموجة الثانية من كورونا يتمثل في التخفيف المبكر للقيود على الحركة والأنشطة من قبل الحكومة، خصوصاً قبيل عيد الأضحى، مما أشاع حالة من الارتياح في المنطقة، في ظلّ تهديد من هذه القوات بأقتحام المدينة. وأفادت المصادر بأنّ قوات النظام تطالب وجهاء المدينة بتسليم 300 شخص مطلوبين لها بالإضافة إلى آخرين من أبناء مناطق أخرى يعيشون في جاسم. من جانبه، أشار الناشط الإعلامي، أبو محمد الحوراني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ قوات النظام استقدمت تعزيزات تتضمّن أسلحة ثقيلة من بينها دبابات، وعززت حواجزها في محيط المدينة. ووفق مصادر محلية، تضمنت التعزيزات 20 سيارة «زيل» عسكرية محملة بعناصر من النظام بعتادهم الكامل بالإضافة إلى ست دبابات انتشرت في محيط مدينة جاسم وتوزعت على مواقع عدة في ثلاثة محاور محيطة بالمدينة. وكانت دوائر حكومية تابعة للنظام السوري تعرضت لاعتداءات في مدينة جاسم خلال الشهر الماضي، منها مخفر الشرطة في المدينة والمركز الثقافي الذي اتخذ منه فرع المخابرات الجوية التابع للنظام مقرّاله، وذلك من قبل مجهولين (يُعتقد أنهم مقاتلون رافضون لاتفاق التسوية)، وهو ما دفع قوات النظام إلى تشديد الحصار على المدينة، والتهديد بنقل كل المراكز الحكومية إلى خارجها.

في غضون ذلك، لا تزال حالة الفوضى الأمنية تعم محافظة درعا، على الرغم من مرور أكثر من عامين على اتفاقات تسوية مع النظام برعاية روسية لم تفضِ إلى استقرار أمني في المحافظة. ووفق إحصائية صدرت عن «تجمع أحرار حوران» الإعلامي المعارض، فإنّ حالات الاغتيال والخطف والاعتقال والقتل العشوائي ازدادت خلال الشهر الماضي، إذ بيّنت الإحصائية أن قوات النظام وأجهزته الأمنية اعتقلت خلال يوليو/تموز الماضي 22 مدنياً من أبناء محافظة درعا، أفرج عن 8 منهم خلال الشهر ذاته. كما وثّق «التجمع» 5 حالات اختطاف في المحافظة، أفرج عن 2 منها، بينما قتلت امرأة حرقاً بعد اختطافها، فيما لا يزال مصير مختطفَيْن اثنين مجهولاً حتى اليوم. كذلك، سجّل «التجمع» 5 حالات اختطاف من أبناء محافظة درعا داخل محافظة السويداء المجاورة أفرج عن 3 منهم بينما لا يزال مصير اثنين مجهولاً.

ووثق «تجمع أحرار حوران»، مقتل عدد من أهالي محافظة درعا خلال الشهر الماضي، بينهم 5 أطفال، في حين قضى ثلاثة عشر شخصاً بحوادث إطلاق نار متفرقة، بينهم 8 عناصر وقياديون سابقون في فصائل المعارضة لم ينضووا في تشكيلات النظام العسكرية بعد اتفاقات التسوية، فضلاً عن مقتل تسعة أشخاص بواسطة ألغام وعبوات ناسفة، وثلاثة تحت التعذيب في معتقلات النظام، وشخص نتيجة اعتراض دراجته النارية من قبل عناصر النظام. وأفاد «التجمع» ذاته بأنه وثق 30 عملية محاولة اغتيال في محافظة درعا، أسفرت عن مقتل 29 شخصاً وإصابة 23 آخرين بجروح متفاوتة بعضها خطرة، فيما نجا 8 أشخاص. ووفق «التجمّع»، فإنّ 14 مدنياً قضوا بعمليات اغتيال من بينهم 5 قتلهم بالتعاون مع مخابرات النظام، بينما قتل 12 عنصراً سابقاً في فصائل المعارضة من بينهم 3 انخرطوا ضمن تشكيلات عسكرية تابعة للنظام عقب دخول المحافظة بـ«اتفاق التسوية»، بالإضافة لتوثيق مقتل عنصرين

> استقدمت قوات النظام تعزيزات وعززت حواجزها في محيط جاسم

فهو انتخابات مجلس الشيوخ. فالتصويت في الانتخابات المقررة داخل مصر اليوم وغداً، والمتوقع أن يكون ضعيفاً لانعدام تأثير هذا المجلس الجديد وحسم المنافسة على معظم مقاعده، سبقته على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، ولا سيما في المحافظات ذات الطابع الريفي، وبالأخص في دوائر وجه بحري، ظاهرة المؤتمرات الانتخابية ومآدب الطعام المدعومة من المرشحين وأعضاء مجلس النواب الحاليين الذين استغلوا فترة الدعاية في انتخابات الشيوخ ليمهدوا لإعادة ترشيح أنفسهم، وإثبات شعبيتهم أمام الأجهزة المعنية باختيار المرشحين في قوائم الأحزاب الموالية للمخابرات العامة والأمن الوطني.

وادت هذه الأنشطة إلى تجمعات كبيرة تتمتع بالحماية الأمنية، وقد زادت أعداد المشاركين فيها بسبب تزامنها مع عطلة عيد الأضحى. وبحسب مصادر طبية في محافظات الدقهلية والمنوفية والغربية والشرقية ودمياط، فقد زادت بشكل لافت أعداد مصابي كورونا وحالات الاشتباه في بعض الدوائر الانتخابية التي شهدت صراعاً على عقد المؤتمرات والمآدب، إلى حد أن بعض المستشفيات المحلية عجزت عن استيعاب الأعداد. أما السبب الثالث الذي ترصده المصادر، فهو توسّع وزارة الصحة في التخلص من الحالات المصابة عقب وقت قصير من إيداعها المستشفيات، وذلك عبر السماح بخروجها وقضائها باقي وقت العلاج في المنازل، فقد زادت بشكل لافت أعداد مصابي كورونا وحالات الاشتباه في بعض الدوائر الانتخابية التي شهدت صراعاً على عقد المؤتمرات والمآدب، إلى حد أن بعض المستشفيات المحلية عجزت عن استيعاب الأعداد. أما السبب الثالث الذي ترصده المصادر، فهو توسّع وزارة الصحة في التخلص من الحالات المصابة عقب وقت قصير من إيداعها المستشفيات، وذلك عبر السماح بخروجها وقضائها باقي وقت العلاج في المنازل، كجزء من خطة الاعتماد بشكل أساسي على العزل المنزلي.

وفي السياق، كشفت مصادر في ديوان وزارة الصحة أنّ التعليمات السارية منذ شهر تقريباً تنصّ على خروج الحالات المستقرة خلال أسبوع من تاريخ دخولها، من دون إجراء مزيد من الفحوصات أو انتظار تحوّل نتيجة تحاليلها من موجبة إلى سالبة، وهو ما تسبب في إشاعة حالة من الاستهانة بالمرض في أوساط المصابين والمخالطين لهم، فضلاً عن عدم ملاءمة نسبة كبيرة من المساكن في المناطق الفقيرة والريفية في مصر لتطبيق العزل المنزلي بصورة صارمة، مما حوّل هذه الحالات المستقرة ظاهرياً إلى ما يشبه القنابل الموقوتة، التي يمكن نقل المرض بواسطتها للعشرات من المخالطين المباشرين وغير المباشرين.

يذكر أنّ الدولة توسعت منذ نهاية يونيو/ حزيران الماضي في الاعتماد على العزل المنزلي، ما أدى إلى انتشار طرق العلاج بين المواطنين بصورة تقليدية، وهي ظاهرة توسّعت بسبب تخوف المواطنين المطّرد من التوجه للمستشفيات، بسبب شكاوى المصابين وذويهم من ضعف الإمكانيات وعدم توافر الأسرّة، خصوصاً في وحدات الرعاية المركزة؛ الأمر الذي تسبب في وجود عدد كبير من المصابين خارج منظومة الصحة الرسمية وبالتالي عدم تسجيلهم، بعدما اعتمدوا على أنفسهم أو أطباء في التشخيص بواسطة الأعراض.

وأوقفت وزارة الصحة ربط صرف العلاج من المستشفيات بوجوب إجراء تحليل PCR موجب للحالة، فمن الممكن الصرف بناء على الأشعة أو التشخيص الطبي الصادر عن طبيب للحالة طالما كانت معزولة منزلياً ولا يتطلب الوضع دخولها المستشفيات، مما ساهم في توفير العلاجات الرسمية أيضاً للمصابين وبالتالي استمرار عزلهم خارج منظومة التسجيل.

كما أوقفت الوزارة في 28 يونيو الماضي الإحصاء الخاص بعدد من تحولت تحاليلهم من موجبة إلى سالبة، والذين يكونون في طريقهم للتعافي، وهو الذي كان معتمداً على إجراء تحليل PCR مرة كل يومين أو ثلاثة لكل مصاب مسجل محجوز داخل المستشفى، إذ تمّ إلغاء هذا الأمر من الأساس لتوفير إمكانيات المعامل المركزية لخدمة حالات الاشتباه فقط. وكذلك الأشخاص الراغبين في السفر إلى الدول التي تشترط إجراء التحاليل. ويتجاوز العدد الإجمالي لحالات كورونا في مصر 95600 إصابة حالياً، بينما تم تسجيل أكثر من 5020 حالة وفاة لترتفع نسبتها إلى 5,24 في المائة لإجمالي الإصابات، وهي نسبة ما زالت مرتفعة قياساً بالدول القريبة من الحالة المصرية. وما زال يخضع للعلاج أكثر من 37 ألف حالة معظمها في العزل المنزلي.

تصويت بالإكراه

تلقى جميع العاملين المصريين في القطاع الحكومي وأغلب العاملين في القطاع الخاص، تعليمات شفهية، أمس الاثنين، حول ضرورة المشاركة بانتخابات مجلس الشيوخ، مع تهديدات بتوقيع جزاءات مالية وإدارية في حال التخلف عن المشاركة من دون عذر. وأفادت مصادر حكومية، لـ«العربي الجديد»، بأن «التعليمات تضمنت منح كل موظف إذن ساعتين للإدلاء بصوته، مع توجيه الموظفين بالتصويت لصالح القائمة الوطنية من أجل مصر».

تخفيف القيود أشاع حالة من التراخي في مختلف المناطق المصرية (زياد أحمد/Getty)

> ارتفاع ملحوظ في عدد المصابين اليومي بعد عيد الأضحى
>
> المؤتمرات التي سبقت انتخابات مجلس الشيوخ زادت من الإصابات

شرق غرب

سيناء: مقتل طالب برصاص الجيش

قتل طالب مصري وأصيب آخرون، أمس الاثنين، برصاص الجيش المصري غرب محافظة شمال سيناء شرقي البلاد. وقالت مصادر قبلية وشهود عيان إن قوات الجيش أطلقت النار باتجاه حافلة، تقل عدداً من الطلاب في طريقهم إلى امتحانات ديبلوم الزراعة في منطقة الهيصة القريبة من القرى التي يسيطر عليها تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، منذ أسابيع. وأضافت أن إطلاق النار أدى لمقتل طالب على الفور، وإصابة آخرين.

(العربي الجديد)

تبون بطالب بسرعة كشف التحقيقات بالحوادث

طالب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الاثنين، الحكومة بسرعة إنهاء التحقيقات في ما وصفها «الحوادث والاختلالات الخطيرة»، كالحرائق في الغابات وانقطاع التزويد بالكهرباء والماء والندرة المفاجئة للسيولة المالية على مستوى مراكز البريد. وأوعز للحكومة لتسريع في استكمال التحقيقات الجارية، مع إعلام الرأي العام بنتائجها، ومعاقبة الضالعين فيها.

(العربي الجديد)

السودان: توقيف رئيس حزب البشير

اعتقلت السلطات السودانية، أمس الاثنين، إبراهيم محمود حامد، القيادي السابق بنظام الرئيس المعزول عمر البشير، بتهمة ترؤس حزب سياسي محظور بالقانون. واقتاد عناصر من الشرطة حامد من منزله بضاحية جبرة جنوب الخرطوم، إلى نيابة إزالة تمكين النظام المخلوع. وكان حامد اختير رئيساً لحزب المؤتمر الوطني المنحل، بعد إعتقال ابراهيم غندور في يونيو/حزيران الماضي.

(العربي الجديد)

100 نائب عراقي بطالبون بحسم قانون الانتخابات

يشهد البرلمان العراقي حراكاً لعقد جلسة استثنائية يتم من خلالها إكمال ملحق قانون الانتخابات المتعلق بتوزيع الدوائر الانتخابية، وحل إشكالية المحكمة الاتحادية، من أجل استكمال إجراءات الانتخابات البرلمانية المبكرة، التي سبق أن حدد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي موعداً لها في السادس من يونيو/حزيران 2021. وأوضح النائب يونادم كنا أن 100 نائب وقعوا على طلب موجه إلى رئيس البرلمان محمد الحلبوسي (الصورة) لعقد جلسة استثنائية بشأن ملحق الدوائر في قانون الانتخابات.

(العربي الجديد)

اليمن: «الائتلاف الجنوبي» يدعم الحكومة

دعا «الائتلاف الوطني الجنوبي» اليمني، أمس الاثنين، إلى التظاهر والاحتشاد في محافظتي شبوة وسقطرى، دعماً للحكومة في مواجهة «المجلس الانتقالي الجنوبي»، المدعوم إماراتياً. ودعا «الائتلاف»، في بيان، «جماهير الشعب اليمني في محافظة أرخبيل سقطرى للاحتشاد والتظاهر الثلاثاء في مركز المحافظة، تأكيداً على الشراكة الوطنية ورفض محاولات الإقصاء والتهميش والوصاية». كما دعا أبناء شبوة للتظاهر الأحد في عتق.

(الأناضول)

الحدث

تصعيد عسكري وفوضى تعم درعا

لا يزال التصعيد العسكري ومحالة الفوضى الامنية تعم محافظة درعا جنوبي سورية، وآخر مظاهر هذا التصعيد محاصرة قوات النظام مدينة جاسم، كبرى مدن ريف درعا

أمين العاصي

طوال عامين مرا على اتفاقات «التسوية» بين فصائل من المعارضة السورية والنظام برعاية روسية، لم تشهد محافظة درعا في جنوب سورية أي استقرار أمني أو ميداني، إذ تعم حالة متقدمة من الفوضى على مختلف المستويات في هذه المحافظة المتاخمة للحدود الأردنية والفلسطينية المحتلة، في ظلّ محاولات لا تكاد تنقطع من قبل قوات النظام لإخضاع مدن وبلدات في المحافظة التي شهدت انطلاق الثورة السورية في ربيع عام 2011. وفي أحدث تحركات تشي بأنّ الأوضاع في درعا تتجه إلى مزيد من التصعيد، تحاصر قوات النظام مدينة جاسم وهي من كبرى مدن ريف درعا، ما يشير إلى نيّتها القيام بعمل عسكري واسع النطاق يحاول وجهاء هذه المدينة تفاديه. وذكرت مصادر محلية أنّ مفاوضات جرت بين وجهاء من مدينة جاسم الواقعة في ريف درعا الشمالي، مع ضابط من قوات النظام برتبة عالية، أول من أمس الأحد في محاولة لتطويق التوتر الحاصل في المنطقة، في ظلّ تهديد من هذه القوات باقتحام المدينة. وأفادت المصادر بأنّ قوات النظام تطالب وجهاء المدينة بتسليم 300 شخص مطلوبين لها بالإضافة إلى آخرين من أبناء مناطق أخرى يعيشون في جاسم. من جانبه، أشار الناشط الإعلامي، أبو محمد الحوراني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ قوات النظام استقدمت تعزيزات تتضمّن أسلحة ثقيلة من بينها دبابات، وعززت حواجزها في محيط المدينة. ووفق مصادر محلية، تضمنت التعزيزات 20 سيارة «زيل» عسكرية محملة بعناصر من النظام بعتادهم الكامل بالإضافة إلى ست دبابات انتشرت في محيط مدينة جاسم وتوزعت على مواقع عدة في ثلاثة محاور محيطة بالمدينة. وكانت دوائر حكومية تابعة للنظام السوري تعرضت لاعتداءات في مدينة جاسم خلال الشهر الماضي، منها مخفر الشرطة في المدينة والمركز الثقافي الذي اتخذ منه فرع المخابرات الجوية التابع للنظام مقرّاله، وذلك من قبل مجهولين (يُعتقد أنهم مقاتلون رافضون لاتفاق التسوية)، وهو ما دفع قوات النظام إلى تشديد الحصار على المدينة، والتهديد بنقل كل المراكز الحكومية إلى خارجها.

في غضون ذلك، لا تزال حالة الفوضى الأمنية تعم محافظة درعا، على الرغم من مرور أكثر من عامين على اتفاقات تسوية مع النظام برعاية روسية لم تفضِ إلى استقرار أمني في المحافظة. ووفق إحصائية صدرت عن «تجمع أحرار حوران» الإعلامي المعارض، فإنّ حالات الاغتيال والخطف والاعتقال والقتل العشوائي ازدادت خلال الشهر الماضي، إذ بيّنت الإحصائية أن قوات النظام وأجهزته الأمنية اعتقلت خلال يوليو/تموز الماضي 22 مدنياً من أبناء محافظة درعا، أفرج عن 8 منهم خلال الشهر ذاته. كما وثّق «التجمع» 5 حالات اختطاف في المحافظة، أفرج عن 2 منها، بينما قتلت امرأة حرقاً بعد اختطافها، فيما لا يزال مصير مختطفَيْن اثنين مجهولاً حتى اليوم. كذلك، سجّل «التجمع» 5 حالات اختطاف من أبناء محافظة درعا داخل محافظة السويداء المجاورة أفرج عن 3 منهم بينما لا يزال مصير اثنين مجهولاً.

ووثق «تجمع أحرار حوران»، مقتل عدد من أهالي محافظة درعا خلال الشهر الماضي، بينهم 5 أطفال، في حين قضى ثلاثة عشر شخصاً بحوادث إطلاق نار متفرقة، بينهم 8 عناصر وقياديون سابقون في فصائل المعارضة لم ينضووا في تشكيلات النظام العسكرية بعد اتفاقات التسوية، فضلاً عن مقتل تسعة أشخاص بواسطة ألغام وعبوات ناسفة، وثلاثة تحت التعذيب في معتقلات النظام، وشخص نتيجة اعتراض دراجته النارية من قبل عناصر النظام. وأفاد «التجمع» ذاته بأنه وثق 30 عملية محاولة اغتيال في محافظة درعا، أسفرت عن مقتل 29 شخصاً وإصابة 23 آخرين بجروح متفاوتة بعضها خطرة، فيما نجا 8 أشخاص. ووفق «التجمّع»، فإنّ 14 مدنياً قضوا بعمليات اغتيال من بينهم 5 قتلهم بالتعاون مع مخابرات النظام، بينما قتل 12 عنصراً سابقاً في فصائل المعارضة من بينهم 3 انخرطوا ضمن تشكيلات عسكرية تابعة للنظام عقب دخول المحافظة بـ«اتفاق التسوية»، بالإضافة لتوثيق مقتل عنصرين سابقين في تنظيم «داعش»، وعنصر سابق في «هيئة تحرير الشام».

ومنذ منتصف عام 2018، والنظام السوري يبحث عن ذرائع من أجل اقتحام مدن وبلدات محافظة درعا للعودة بأوضاعها إلى ما قبل ربيع عام 2011، لا سيما أنّ عدداً كبيراً من المقاتلين الذين كانوا ضمن صفوف فصائل المعارضة السورية رفضوا الخضوع لقواته. وفي مايو/أيار الماضي، حشدت قوات النظام وميليشيات إيرانية تساندها، قواتها من أجل اقتحام حي «درعا البلد» الذي لا يزال تحت سيطرة الفصائل داخل مدينة درعا مركز المحافظة، إلا أنّ الجانب الروسي تدخل في اللحظة الأخيرة فحال دون قيام هذه القوات بمغامرة عسكرية كان من الممكن أن تشعل كامل المحافظة.

ولم يحاول النظام طوال عامين تحسين الوضع المعيشي والأمني في محافظة درعا، في توجه يبدو أن الهدف منه «انتقامي» بحق أبناء المحافظة الذين كانوا سباقين في إعلان الثورة ضده. بل إنّ النظام فتح مقرّات فرقه العسكرية المنتشرة في الجنوب السوري للميليشيات الإيرانية وفق مصادر محلية، أشارت إلى أنّ محافظة درعا تتجه لتكون منطقة نفوذ إيراني، وهو ما يزيد من التوتر في عموم المحافظة. وبيّنت المصادر أن محافظة درعا لن تشهد هدوءاً طالما لم يلتزم الجانب الروسي بتعهداته المتمثلة بكف يد قوات النظام وأجهزته الأمنية عن أهالي الجنوب السوري، وإبعاد الميليشيات الإيرانية، وحسم ملف المعتقلين والمغيبين لدى النظام منذ عام 2011، وتحسين الحالة المعيشية للسكان، مضيفة: «لا يبدو أنّ الجانب الروسي على وشك التحرك، ما يعني بقاء التوتر والغليان الشعبي على حاله في محافظة درعا».

العراق

«داعش» يستغل الإخفاق الحكومي للدعاية

يعمل تنظيم «داعش» على استغلال قضية النازحين في العراق وانتهاكات المليشيات والاعتقالات العشوائية لتعزيز خطابه ودعايته

بغداد ـ **زيد سالم**

على الرغم من طيّ العراقيين عامهم الثالث منذ استعادة السيطرة على آخر المدن التي احتلها تنظيم «داعش»، شمال وغربي البلاد، إلا أن التنظيم الذي تحوّل إلى خلايا وجيوب متناثرة تتوزع في ست محافظات، تشكل ما مساحته نحو 50 في المائة من إجمالي مساحة العراق، وهي الأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين وكركوك وحزام بغداد، ما زال يضرب بين يوم وآخر، مستهدفاً مواقع عسكرية وأمنية وأخرى تابعة لفصائل «الحشد الشعبي»، أو أهدافاً مدنية، غالبيتها للعشائر المناهضة للتنظيم في تلك المناطق.

ويقول خبراء ومختصون في شؤون الجماعات الإرهابية، إن التنظيم بات يركز في خطابه الموجّه للعراقيين، من أبناء تلك المناطق، على ملفات وقضايا يعتبرها حجة وذريعة لمواصلة هجماته، وكذلك في آلة التجنيد الخاصة به لكسب عناصر جدد، والتي تأثرت كثيراً وباتت في أدنى مستوياتها. وأبرز تلك القضايا ملف آلاف المختطفين والمغيبين، واستمرار احتلال مليشيات مسلحة لعدد غير قليل من البلدات والمدن، مثل جرف الصخر والعويسات ويثرب وعزيز بلد، وطرد أهلها منها، فضلاً عن الاعتقالات العشوائية وانتهاكات المليشيات، وتنصل الحكومة من وعود تعويض ضحايا الإرهاب والأخطاء العسكرية أو إعمار المدن.

وكان آخر إصدار مرئي نشره تنظيم «داعش» في العراق بعنوان «فَضرب الرقاب»، الذي امتد لتسع وأربعين دقيقة، في مايو/ أيار الماضي، أكد فيه زيادة هجماته بشكل ملحوظ، موجها سيلاً من التهديدات، فيما وجّه خطابه إلى العرب السنّة ما بين تذكيرهم بأوضاعهم الحالية المتردية من جهة، والتوعد بالقصاص من الرافضين لـ«الخلافة» وفقاً للتنظيم، من جهة أخرى.

وتحدث مسؤولان في مستشارية الأمن الوطني العراقي المرتبطة برئاسة الوزراء، لـ«العربي الجديد»، عن رصد خطاب ودعاية متصاعدة لتنظيم «داعش»، مستغلاً جملة من الأوضاع الراهنة في المدن الشمالية والغربية، من بينها الإخفاق الحكومي في إعادة النازحين إلى مدنهم المحررة وإعادة إعمارها ولو بالحد الأدنى، عدا عن ملف الانتهاكات والتسلط لفصائل مسلحة، أبرزها «حزب الله» و«النجباء» وجماعات أخرى مرتبطة بإيران، إضافة إلى أخطاء ترتكب باجتهادات غالبيتها شخصية في تلك المناطق. واقر أحد المسؤولين الأمنيين البارزين في بغداد، بأن قضية النازحين وانتهاكات المليشيات والاعتقالات العشوائية والمدن التي تستولي عليها الفصائل المسلحة كلها أعمدة خطاب «داعش» الجديد، الموجه للسكان في تبرير عملياته والتوعد بقتل مخالفيه.

من جهته، أكد المتحدث العسكري باسم الحكومة العراقية العميد يحيى رسول، لـ«العربي الجديد»، أنه «لا يمكن إنكار تربص داعش بالعراق والعراقيين، لأن هذه العصابة لم تنته بعد». واعتبر أن «الخطاب الإعلامي لداعش ليس أكثر من أنفاس أخيرة، يسعى من خلالها إلى ترهيب العراقيين أو الحصول على أي تأييد أو تعاطف، وهذا ما لن يجده، نظراً لما حدث في حرب السنوات الماضية من دمار للبنى التحتية وخسائر بالأرواح».

وعن ذلك، قال عضو البرلمان العراقي رعد الدهلكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة العراقية لم تقدّم الشيء الكثير للمناطق المحررة، ولا سيما المنكوبة، حتى أن المتضررين ممن تهدمت منازلهم بسبب الحرب على التنظيم الإرهابي، لم يحصلوا على التعويضات، إضافة إلى آلاف المغيبين في سجون سرية لا أحد يعرف عنها شيئاً».

> متحدث باسم الحكومة: خطاب داعش ليس أكثر من أنفاس أخيرة

وبالتالي فإن مثل هذه الممارسات الحكومية يستغلها تنظيم داعش في خطبه واستقزاز الأهالي». وأوضح أن «الحكومة كان عليها أن تحفظ كرامة أبناء المناطق المحررة وتعيد إليهم الحياة، وتحقق بشكل حقيقي بشأن المغيبين، لمنع أي حملة إعلامية تقودها العصابات الإرهابية التابعة لداعش».

وقال السياسي العراقي ناجح الميزان إن الخطاب الأخير لتنظيم «داعش» يلعب من خلاله على وتر الإخفاق الحكومي في العراق، من عدم إعمار المناطق المحررة وبقاء النازحين في المخيمات، إضافة إلى التذكير بالمغيبين في السجون السرية في البلاد، ومن خلال هذا الاستقزاز لمشاعر الأهالي يعمل على احتلال عواطف جديدة، مشيراً إلى أن ما قد يحصل في المستقبل تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليته بالكامل. لكن الميزان أكد في الوقت ذاته، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «تنظيم داعش لم يعد بالقدرة التي كان عليها في السابق، فقد تحوّل من آلة تهدف لذيل الحكم والمزيد من الأراضي والسيطرة على مقدرات المناطق، إلى أداة تخريبية تهدف إلى الثأر، كما أنه يعتمد حالياً على المباغتات، بعد اكتشاف الثغرات الأمنية، ولا يمكن نكران أن بعض الثغرات الأمنية تكون متعمدة أو ناتجة عن قلة خبرة لدى الأجهزة الأمنية».

وتعليقاً على ذلك، أكد الخبير الأمني مؤيد الجحيشي، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «المنظومة الإعلامية لتنظيم داعش ليست هيّنة، وهي لا تعتمد على خبرات محلية إنما على أجنبية ومن كل دول العالم، وبالتالي فهي تدرس الوضع النفسي للأهالي في المناطق المحررة وتوجّه الخطاب إليهم، وبما أن الحكومة العراقية انشغلت بالمحاصصة الطائفية على المناطق والصفقات الفاسدة، ولم تحقق الوعود التي كانت تُطلق للمناطق المحررة المنكوبة، فقد وجد التنظيم فرصة من خلال استغلال هذا الإخفاق على مستوى الإعلام وممارسة الهجمات عبر الثغرات التي تركتها قوات الأمن من جهة أخرى». وأضاف أن «داعش لديه القدرة على مواصلة الحرب الإعلامية، لأنه ماهر فيها وينتج القصص المرعبة. وعلى الرغم من أن نشاطه الإعلامي بات قليلاً، إلا أن الإصدارات والبيانات التي يصدرها بين فترة وأخرى تترك رسائل خطيرة».

الحكومة لم تقدّم الشيء الكثير للمناطق المنكوبة (زيد العبيدي/فرانس برس)

الحدث

تراهن برلين على استغلال رئاستها الدورية للاتحاد الأوروبي، من أجل البحث مع موسكو عن حلول تمنع استئناف الأعمال القتالية في دونباس شرقي أوكرانيا، بالإضافة إلى توسيع دورها في الملف الليبي، والضغط على موسكو من أجل وقف نشاط مرتزقة «فاغنر»

لقاء ماس ولافروف هو الأول منذ بداية كورونا (Getty)

مباحثات روسية ألمانية

تقريب وجهات النظر لتبريد نيران خارجية

سامر إلياس

في زيارة هي الأولى من نوعها منذ بداية جائحة كورونا، يبحث وزير الخارجية الألماني هايكو ماس مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، في موسكو اليوم الثلاثاء، عدداً من القضايا الدولية، من ضمنها الأوضاع في ليبيا وأوكرانيا وسورية، إضافة إلى العلاقات الثنائية المتوترة على خلفية الاستياء الروسي من نيّة ألمانيا طرح قانون لمعاقبة شخصيات ومؤسسات روسية، بسبب هجمات سيبرانية تعرض لها البرلمان الألماني (بوندستاغ) في 2015. وتأمل موسكو في أن تتبنى برلين موقفاً قوياً ضد العقوبات الأميركية على مشروع «السيل الشمالي 2» لنقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا عبر قاع بحر البلطيق.

ورغم أن ألمانيا من أهم شركاء روسيا الاقتصاديين، خصوصاً في مجال الطاقة، فإن علاقات البلدين تراجعت كثيراً منذ ضم القرم في 2014، ومحاولة اغتيال العميل الروسي المزدوج سيرغي سكريبال في مارس/آذار 2018، إضافة إلى الاتهامات الألمانية لأطراف روسية بالوقوف وراء هجمات قراصنة في 2015، واغتيال ناشطين سياسيين وصحافيين روس على أراضي الاتحاد الأوروبي. وتراجع التبادل التجاري بين البلدين من 20 مليار دولار إلى نحو 15 مليار دولار، مقارنة بمؤشرات عام 2013. وأفاد بيان صادر عن الخارجية الروسية عشية الزيارة أنه «من المقرر أن يتبادل الجانبان وجهات النظر حول مجموعة كاملة من القضايا في العلاقات الروسية الألمانية، إضافة إلى مناقشة المواضيع الدولية الأكثر إلحاحاً، بما في ذلك تسوية الصراع الأوكراني الداخلي والأزمة الليبية والوضع في سورية».

ويبدو أن برلين تراهن على استغلال رئاستها الدورية للاتحاد الأوروبي، التي بدأت الشهر الماضي، من أجل البحث عن حلول تمنع استئناف الأعمال القتالية في دونباس شرقي أوكرانيا، واستئناف الحوار ضمن صيغة «نورماندي» (مع فرنسا وروسيا وأوكرانيا) للتوصل إلى حل للأوضاع في شرقي أوكرانيا، بعد فشل القمة الأخيرة بهذه الصيغة في تحقيق أي اختراق. وفيما يخص الملف الليبي نتجه ألمانيا إلى توسيع دورها في حل الأزمة، على أساس مخرجات مؤتمر برلين، بداية العام الحالي، ووقف الاقتتال في ليبيا ومنع تهريب الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة. ومع أن روسيا أكدت دعمها مخرجات مؤتمر برلين، وتؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع الأطراف وتدعو لعملية سياسية لا تستثني أي قوة ليبية، فإن أطرافاً كثيرة تتهمها بدعم مليشيات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر وتزويده بالسلاح عبر طرف ثالث.

ومن الواضح أن برلين، المتخوفة من موجات هجرة جديدة من جنوب المتوسط في حال تجدد الأعمال القتالية في ليبيا على شكل واسع، تسعى إلى الضغط على موسكو من أجل تبني موقف أكثر وضوحاً، ووقف نشاط مرتزقة «فاغنر» والالتزام بوقف تسليح أي طرف. ومعلوم أن ألمانيا استطاعت في الأشهر الماضية التخفيف من حدة الاختلافات بين الموقفين الفرنسي والإيطالي بشأن الحل في ليبيا، نحو التركيز على مخاطر تدخل تركيا وروسيا، وإمكانية أن تعقد أنقرة وموسكو صفقة على غرار ما جرى في سورية، ما يضعف موقف أوروبا.

وما تزال مواقف الطرفين متباعدة في ما يخص الأزمة السورية. وتسعى موسكو منذ صيف 2018 إلى إعادة اللاجئين السوريين من دون انتظار أي تغيير سياسي في سورية، على اعتبار أن الأوضاع باتت آمنة ومستقرة، والمباشرة بعملية إعادة البناء. لكن يبدو أن برلين غير متشجعة لهذه الخطوة، وتركز على منع انهيار اتفاق إدلب الموقع بين روسيا وتركيا لتجنب موجة لجوء جديدة، وتطالب بالتوصل إلى حلول على أساس القرار الدولي 2254، واستئناف عمل اللجنة الدستورية كجزء من حل سياسي شامل بمقتضى القرارات الدولية ومرجعية إعلان جنيف.

وفي ظل تلويح الولايات المتحدة بفرض عقوبات إضافية على مشروع « السيل الشمالي 2» (نورد ستريم)، أعربت الخارجية الروسية عن أملها في أن تواصل برلين اهتمامها بالمشروع رغم معارضة واشنطن. وذكرت في البيان أن «موسكو تنظر إلى المحاولات العدوانية للولايات المتحدة لتعطيل استكمال بناء (السيل الشمالي 2) عبر فرض عقوبات تتجاوز الحدود الإقليمية ضد المشاركين فيه على أنها انتهاك فاضح للقانون الدولي من قبل واشنطن، وتدخل صارخ في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة». وشددت على أن «روسيا تؤكد عزمها على تنفيذ المشروع حتى النهاية، رغم معارضة الأميركيين». وأعلنت أنها «تتوقع أن تستمر حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في الالتزام بالنهج». ودشنت روسيا خط «السيل الشمالي 1» في 2012 لنقل 55 مليار متر مكعب من الغاز إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، من دون المرور ببلدان الترانزيت، بعد المشكلات مع أوكرانيا في 2005 وما تلاها. وتملك «غازبروم» 51 في المائة من المشروع، والحصة الباقية لشركات أوروبية تدخل معها في ائتلاف. ويرفع «نورد ستريم 2» طاقة شبكة الأنابيب إلى 110 مليارات متر مكعب، ويقلل الاعتماد على شبكة الأنابيب التي تمر عبر أوكرانيا. وتستورد ألمانيا نصف حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا، وتسعى الولايات المتحدة إلى إزاحة روسيا عن السوق الأوروبية.

وفي حين تشارك ألمانيا روسيا موقفها الرافض للعقوبات الأميركية على خط الأنابيب، فإنها تدعو إلى تبني عقوبات أوروبية مشتركة، رداً على هجوم سيبراني واسع النطاق نفذ، حسب برلين، من قبل قراصنة روس، رغم نفي موسكو بشدة. وأصدر القضاء الألماني، منذ أشهر، مذكرة اعتقال بحق المواطن الروسي دميتري بادين، الذي يعتقد أنه المسؤول عن هجوم إلكتروني استهدف البرلمان الألماني في إبريل/نيسان ومايو/أيار 2015. وأكدت الخارجية الألمانية حينها أن هناك «أدلة موثوقة» على أن بادين كان عضواً في جهاز الاستخبارات العسكرية الروسي حين حدوث الهجوم.

وفي بيانها عشية اللقاء بين لافروف وهاس، أكدت الخارجية الروسية أنها تنظر «في شكل سلبي» لمبادرة الحكومة الألمانية ودعوتها لفرض عقوبات على مستوى الاتحاد الأوروبي على روسيا، بسبب «اتهامات باطلة» بالمشاركة في هجمات سيبرانية ضد البرلمان الألماني «بوندستاغ» في 2015. وطالبت الخارجية الروسية الجانب الألماني بعرض «إثباتات وأدلة دامغة يمكن التأكد منها». وتسعى موسكو إلى ثني برلين عن هذه الخطوة، لأنها تسهم في جولة جديدة من «المناكفات السياسية» بين روسيا والغرب.

تستورد ألمانيا نصف حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا

انتقدت موسكو دعوة برلين لفرض عقوبات أوروبية عليها

متابعة

لوكاشينكو رئيساً لولاية سادسة بمباركة روسية

واجه الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو اصعب تحديد له منذ 26 عاماً، وسط توتر داخلي عارم ومباركة روسية فاترة ورصد غربي

موسكو ـ رامي القليوبي

أعلن أمس، الإثنين، بشكل شبه رسمي، فوز الرئيس الحالي لبيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو بولاية جديدة، بعد يوم من إجراء الانتخابات الرئاسية في البلاد، والتي ترافقت مع تظاهرات واحتجاجات حاشدة رفضاً لها، ولبقاء لوكاشينكو في السلطة، ما أدى إلى اعتقال 3 آلاف متظاهر، بحسب أرقام رسمية، وسقوط قتيل وعشرات الجرحى، وفق منظمات غير حكومية. ويبقى الرهان على تمكن لوكاشينكو من إدارة السلطة، بعد ما أظهرته الانتخابات من توتر واستقطاب، فيما لا يبدو الغرب وموسكو متحمسَين لخريطة طريق بديلة في بيلاروسيا عن تلك التي يقودها الرئيس «الفائز»، على الرغم من إمكانية غربية لفرض عقوبات.

وعلى الرغم مما أشاره لوكاشينكو قبل الانتخابات عن تدخل مرتزقة من شركة «فاغنر» الروسية لزعزعة الاستقرار، خرجت أمس مؤشرات رضا موسكو عن نتائج الانتخابات، عبر إسراع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتوجيه برقية تهنئة إلى لوكاشينكو، أعرب فيها عن أمله في استمرار الدفع بالعلاقات الروسية البيلاروسية متبادلة المنفعة في شتى المجالات، وفق بيان للكرملين. من جهتها، طالبت المفوضية الأوروبية، عبر رئيستها أرسولا فان ديرلاين، بتعداد «دقيق» للأصوات في انتخابات بيلاروسيا، مندّدة بالقمع.

وفاز لوكاشينكو، الذي يحكم البلاد بقبضة من حديد منذ 26 عاماً، بولاية رئاسية جديدة، هي السادسة له، بحصوله على أكثر من 80 في المائة من الأصوات. وقالت رئيسة اللجنة المركزية للانتخابات ليدیا لوكاشينكو، أمس، إن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت 84,23 في المائة، موضحة أن النتائج غير الرسمية المعلنة تشير إلى حصول المرشحة سفيتلانا تيخانوفسكايا، زوجة المدون المعارض المعتقل سيرغي تيخانوفسكي، على 9,9 في المائة من الأصوات. ورفضت تيخانوفسكايا، أمس، النتائج، مشددة على «التزوير الواسع» الذي شهده الاقتراع. ونقلت وكالة «رويترز» عن مساعديها قولهم إن المعارضة تريد إعادة فرز الأصوات، ومحاورة السلطات بشأن انتقال سلمي للسلطة.

وأظهرت الاحتجاجات التي تلت عملية الاقتراع، مازق إدارة السلطة الذي يواجهه لوكاشينكو، على الرغم من استعداده لحدوث معارضة في الشارع، جوبهت بانتشار وقمع أمني واسع. ونفت وزارة الداخلية سقوط قتلى في الاحتجاجات، متحدثة أمس عن «توقيف نحو 3 آلاف شخص خلال صدامات جُرح فيها أكثر من 50 مواطناً و39 شرطياً، بعضهم في المستشفى»، وعن «تظاهرات ليلية غير مرخّص لها» في 33 مدينة ومحلة. لكن منظمة «فياسنا» غير الحكومية، أكدت «مقتل شاب بضربة في الرأس بعدما صدمته سيارة» تابعة للقوات الأمنية مساء الأحد.

وتعليقاً على فوزه، كتبت صحيفة «ريبابليك» الروسية، أمس الإثنين، أن لوكاشينكو «رسم»، مثلما كان متوقعاً، لنفسه تأييداً بنسبة 80 في المائة، وأبدى استعداداً للسيناريو الحازم الذي تجلى بمواجهات ليلية دامية بين المحتجين وأفراد الشرطة، معتبرة أن لقطات المواجهات غيّرت الوضع السياسي في بيلاروسيا إلى غير رجعة، لتخلص إلى أن لوكاشينكو لن يعود قادراً على إبداء طموحات في صفة «الرئيس الشعبي» الذي يعتني بمواطنيه.

ترغب المعارضة بفتح حوار بشأن انتقال سلمي للسلطة

من جهتها، رأت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» أن تغيّر بيلاروسيا كان واضحاً من دعم السكان الذي حظي به المرشحون المناهضون، مرجحة أن لوكاشينكو نفسه يدرك أن هناك زيادة في أعداد الغاضبين من السلطة وأن ولايته الجديدة قد لا تكون سهلة. في المقابل، أشار نائب رئيس تحرير موقع مركز «كارنيغي» في موسكو، مكسيم سامورووكوف، إلى قلة المؤشرات للنهاية القريبة للوكاشينكو، رغم تلويح أوروبا بإعادة فرض العقوبات عليه، والاحتجاجات الليلية، معتبراً أن روسيا والغرب، مهما زاد استياؤهما من نزوات الرئيس البيلاروسي، إلا أنهما «لا يران بديلاً له»، وواثقان في أن المخاطر الناجمة عن سقوط نظامه ستكون أكبر من المنافع»، مشككا في قدرة المعارضة البيلاروسية وحدها على حشد النفوذ وما يكفي من الموارد لتغيير السلطة. وراى سامورووكوف أن «الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ليس لديهما الآن ما يمكن تقديمه لبيلاروسيا للحد من تبعيتها لروسيا». وأن الهدف الرئيسي للغرب هو «ألا يزداد الوضع سوءا» في حال سقوط لوكاشينكو والتدخل الروسي على غرار النموذج الأوكراني في العام 2014. وبحسب رأيه، فإن الرجل لا يزال «شخصاً لا بديل عنه بالنسبة إلى روسيا إدراكاً منها أن أي رئيس بيلاروسي آخر ستكون له فرص أكبر بكثير لتسيير العلاقات مع الغرب».

واجهت السلطة الاحتجاجات بحملة قمعية (Getty)

قضية

يحتدم الصراع على خليفة المستشارة الألمانية انجيلا ميركل بصفوف «الاتحاد المسيحي» وحزبيه: «الاجتماعي المسيحي» و«المسيحي الديمقراطي»، وسط سطوع نجم رئيس وزراء ولاية بافاريا

خلافة أنجيلا ميركل

مرشحون كثر في معركة عابرة للولايات

برلين ـ شادي عاكوم

يسوّق بعض مسؤولي حزب «الاتحاد المسيحي» الألماني لترشيح رئيس وزراء ولاية بافاريا، المنتمي لما يعرف بـ«الشقيق الأصغر» الحزب «الاجتماعي المسيحي»، ماركوس سودر، لمنصب المستشار الألماني خلفاً لأنجيلا ميركل، منطلقين في ذلك من حضور سودر الذي بات يكتسب زخماً على مساحة البلاد، بعدما برهن عن حسّ بالمسؤولية في إدارة مواجهة أزمة وباء كورونا. وعلى الرغم من تأكيد الأخير أنه سيبقى في منصبه كرئيس للوزراء في بافاريا، وأهمية الأخذ برغبة الناس في هذا الإطار، إلا أنّ كثيرين في صفوف «الشقيق الأكبر»، حزب ميركل «المسيحي الديمقراطي» الذين يستعدون لانتخاب زعيم جديد في ديسمبر/ كانون الأول المقبل، لا يريدون تصديق ذلك، وهمّهم وصول شخصية من حزبهم إلى المستشارية بعد إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في خريف 2021 ونهاية ولاية ميركل الحالية. ويظهر هذا الحراك أنّ «الاتحاد المسيحي» سيواجه صيفاً مضطرباً بفعل التخبط حول هوية مرشّحه لخلافة ميركل.

التباين داخل «الاتحاد المسيحي» ظهر إلى العلن بعدما جاهر العديد من مسؤولي «المسيحي الديمقراطي» بمواقفهم المؤيدة لوصول سودر إلى مقر المستشارية. فرئيس جمعية الحزب في ولاية برلين، كاي فغنر، قال لصحيفة «تاغس شبيغل»، إنّ كلاً من سودر ووزير الصحة الاتحادي ينس شبان، رجلان أثبتا حضورهما في الأزمة الوبائية الأخيرة، ويؤيد وصول الأول إلى المستشارية وانتخاب الثاني زعيماً لحزبه.

وفي ردّ على سؤال لصحيفة «رايتنبه بوست» عما إذا كان سودر حقاً مكانه في بافاريا، أجاب رئيس وزراء ولاية ساكسونيا من «المسيحي الديمقراطي»، ميشائيل كريتشمر: «لا أعتقد ذلك». أما كارستن ليمان نائب رئيس كتلة «الاتحاد المسيحي» في البوندستاغ، فطالب «الاجتماعي المسيحي» بتوضيح ما إذا كان يريد تقديم زعيمه سودر لمنصب المستشار. مع العلم أنّ ميركل اكتفت خلال زيارتها أخيراً لولاية بافاريا بوصفه بأنه «رئيس وزراء جيد». وفي الإطار نفسه، أبرز موقع «بايريشه 24» أنّ بعض سياسيي حزب ميركل يروجون لينس شبان الذي يدعم أساساً رئيس وزراء ولاية شمال الراين ووستفاليا أرمين لاشيت كزعيم جديد للحزب، وناشدوا المرشحين الثلاثة: لاشيت ورئيس كتلة الاتحاد المسيحي السابق فريدرش ميرز، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني نوربرت روتغن، التنازل عن ترشيحاتهم لفائدته.

وفي ردّ على سؤال لصحيفة «المسيحي الديمقراطي» في ولاية هامبورغ، دينيس تيرينغ، إنّ زعيم الحزب الجديد ليس بالضرورة أن يكون المرشح لمنصب مستشار، مضيفاً في حديث لوكالة الأنباء الألمانية: «أنا شخصياً أستطيع أن أتخيّل سودر مستشاراً»، ملمحاً إلى أنّ المرشح لزعامة حزبه أرمين لاشيت، والذي يمكن تزكيته في ما بعد لمنصب مستشار، «اتخذ بعض القرارات المؤسفة» كرئيس وزراء لحكومة ولاية شمال الراين ووستفاليا. وتلقى فكرة ترشّح سودر رفضاً من قبل هربرت ريول، وزير داخلية ولاية شمال الراين ووستفاليا، أكثر الولايات كثافة سكانية، الذي اعتبر في تصريحات سابقة أنه لا يملك خريطة سياسية واضحة. وهنا، أبرز موقع «تي آون لاين» أنّ أعضاء «المسيحي الديمقراطي» الطموحين والمتخلّفين عن الركب في أهم منصب في الدولة، أصبحوا متوترين للغاية لدرجة أنهم باتوا يختلقون بطريقة أو بأخرى مواضيع لعرقلة مسيرة الرجل، وهمهم أن يمضي أحد مرشحي حزبهم الثلاثة في خيارائه ليخلف ميركل، وأبرزهم لاشيت، الذي طرحت الكثير من التساؤلات حول تعاطيه مع إجراءات كورونا والتي لم تلقَ استحساناً لدى الرأي العام.

بدوره، قال الصحافي تيم كومرت إنّ شعبية سودر الكبيرة تكشف أنّ «المسيحي الديمقراطي» يفتقر إلى أفراد جديين للقيادة، ممتدحاً خصال الرجل. وفي السياق، أشار موقع «شبيغل أونلاين» إلى أنّ سياسيي «الاتحاد المسيحي»: ميركل وسودر، يعلمان أنّ «الحكم يعني أتباع مزاج الناس»، مشيراً إلى أنه قبل أزمة كورونا «كان سودر زعيماً إقليمياً، ومنذ ذلك الحين بات الوصي الحازم إلى جانب ميركل بخصوص الإغلاق للحدّ من تفشي كورونا». وأظهرت استطلاعات للرأي أنّ سودر يحظى بأكبر تأييد لتولي المنصب من بين المرشحين، من دون استبعاد أن تمضي ميركل بهذا الخيار أيضاً، وذلك قبل حوالي 14 شهراً من الانتخابات البرلمانية العامة في خريف العام المقبل.

في المقابل، اعتبر المحلل السياسي شتيفان أندرياس كاسدورف، في حديث لصحيفة «تاغس شبيغل» أنّه من «الأفضل أن تنتظر الأحزاب التقليدية حتى مارس/ آذار المقبل للإعلان عن مرشحيها، إلى أن يكون قد اتضح الوضع على الصعيدين السياسي والاجتماعي وداخل الأحزاب، وبعدها يصار إلى إعادة تقييم الأمور، لأنّ تطور وباء كورونا يتحدى المسؤولين ويتطلب تقييماً يومياً».

إلى ذلك، أشار موقع «أن فرانكن» إلى أنّ هناك أسباباً عدة تدفع ليكون سودر مرشحاً لمنصب المستشار، من بينها أنّ غالبية استطلاعات الرأي تشير إلى تأييد ترشيحه، وآخرها استطلاع لصالح القناة الثانية الألمانية، في نهاية يوليو/ تموز الماضي، أظهر أن 64 في المائة يرون سودر المرشح المناسب، ويليه وزير المالية الاتحادي الاشتراكي أولاف شولز. السبب الآخر هو الدعم القوي الذي يلقاه شخص سودر بين أعضاء «الاتحاد المسيحي»، ومن بين هؤلاء رؤساء حكومات ولايات، فضلاً عن تمكنه من تغيير صورته بشكل ملحوظ خارج بافاريا، وموقفه المساعد في قضايا البيئة واستعداده للعمل مع حزب «الخضر»، وذلك بعدما كان قد أثار الجدل قبل عامين عقب إثارته نقاشاً حول وجود الصلبان في المؤسسات العامة، إلى جانب تصريحاته عما سمّاها سياحة اللجوء. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ سودر أظهر كفاءة في إدارة الأزمات. وفي تطور بارز أمس الإثنين، رشحت هيئة الرئاسة في الحزب «الاشتراكي الديمقراطي»، الشريك في الائتلاف الحاكم بقيادة ميركل، أولف شولز لمنصب المستشار.

من جهته، كان سودر قد أجج الصراع بشأن إمكانية ترشحه بعد قوله في حديث مع صحيفة «تاغس شبيغل»، في وقت سابق، إنّه «فقط أولئك الذين يتقنون التعامل مع الأزمات، والذين يمكنهم القيام بالواجب وبعملهم السياسي، يمكن لهم التألق خارج حدود الولاية»، كذلك، فإنّ المرشحين المفترضين إلى المنصب، أضعف من سودر. كل ذلك، وسط السيناريوهات التي تتحدث عن إمكانية التوافق على المناصب.

أكثفت ميركل بوصف سودر بأنه «رئيس وزراء جيد» (بيتر كنفيل/ فرانس برس)

متابعة

أفغانستان: محادثات الحكومة و«طالبان» خلال أسبوع

قال المبعوث الخاص الاميركي لافغانستان ومصادر من الحكومة، امس الاثنين، انه من المتوقع ان تبدأ في قطر في غضون اسبوع محادثات السلام

بعد إزالة العقبة الأخيرة من أمام محادثات السلام الأفغانية التي طال انتظارها عقب موافقة الحكومة على إطلاق سراح 400 سجين لحركة «طالبان» مصطفين خطرين ويعدون الدفعة الأخيرة من أسرى الحركة، بدأ العد العكسي لأولى جلسات حوار المصالحة الأفغانية في العاصمة القطرية الدوحة، والتي من المنتظر أن تنعقد في غضون أسبوع، بحسب المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان زلماي خليل زاد، ومصادر حكومية وأخرى من «طالبان».

واعلنت حركة «طالبان»، أمس الاثنين، أنها مستعدة لإجراء محادثات سلام مع الحكومة الأفغانية بعد إتمام عملية الإفراج عن عناصرها والتي ستبدأ خلال أيام قليلة. وقال الناطق باسم الحركة سهيل شاهين، لوكالة «فرانس برس»: «موقفنا كان واضحاً، إذا اكتمل الإفراج عن السجناء، فنحن مستعدون لإجراء محادثات سلام مع السلطات الأفغانية خلال أسبوع»، مضيفاً أنّ «الجولة الأولى من المحادثات ستعقد في الدوحة في قطر». من جهته، قال الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأفغاني جاويد فيصل، لوكالة «فرانس برس»، إنّ «الحكومة الأفغانية ستبدأ بالإفراج عن السجناء الـ400 من طالبان خلال يومين».

من جهته، قال مصدر حكومي لوكالة «رويترز»، إنّ «الخطة الأصلية عقب توقيع الرئيس أشرف غني على قرار الإفراج عن السجناء، هي السفر إلى الدوحة يوم الأربعاء وبدء المحادثات يوم الأحد».

وأوضح شاهين أن وفد «طالبان» سيرأسه عباس ستانيكزاي، الذي كان كبير مفاوضي الحركة في المحادثات مع واشنطن قبل توقيع اتفاق السلام التاريخي في فبراير/ شباط الماضي في الدوحة، مشيراً إلى أن وقف إطلاق النار سيشكل جزءاً من جدول الأعمال خلال المفاوضات مع الحكومة الأفغانية.

ورحب المبعوث الأميركي الخاص لأفغانستان زلماي خليل زاد، أمس، بما تحقق من تقدم أخيراً. وكتب في سلسلة تغريدات عبر حسابه على «تويتر»: «نتوقع خلال الأيام القليلة المقبلة استكمال إطلاق سراح السجناء ثم السفر إلى الدوحة والبدء على الفور في المفاوضات بين الأفغان». ووصف خليل زاد، يوم أمس الإثنين، بأنه «يوم بداية إحلال السلام في البلاد». وقال: «بعد 40 عاماً من الحرب، أصبحت الفرصة التاريخية لإحلال السلام ممكنة، ومن شأنها إفادة أفغان وتحقيق الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي». وأضاف: «بما أننا دعمنا الشعب الأفغاني على مدى السنوات الـ19 الماضية، فإننا ندعم الآن الأفغان لتحقيق السلام المستدام الذي طالما أرادوه».

من جهته، وصف القائم بالأعمال الأميركي لدى كابول روس ويلسون، يوم أمس الإثنين، بأنه «إثنين السلام»، في إشارة لبدء مرحلة جديدة في تاريخ أفغانستان، حسبما نقلت عنه وكالة «أريانا» الأفغانية. والجمعة، انطلقت في العاصمة الأفغانية مباحثات موسعة حول السلام مع حركة «طالبان»، خلال تجمع كبير لمجلس ممثلي القبائل الأفغانية المعروف باسم «لويا جرغه». وناقش المجلس مصير 400 من سجناء «طالبان» ومستقبل محادثات السلام في البلاد، قبل أن يوافق، أول من أمس الأحد، على إطلاق سراح السجناء وافق على إطلاق سراح هؤلاء السجناء «لإزالة العقبات أمام بدء محادثات السلام

تتوجه الوفود للدوحة الأربعاء وتبدأ المحادثات يوم الأحد

ووقف إراقة الدماء وللمصلحة العامة». واعترضت عائلة بيتيتا غوالار، المواطنة الفرنسية التي قتلت في العام 2003 في أفغانستان، على إطلاق سراح قتلتها. وأوضح والدا بيتيتا شقيقها وشقيقتها في بيان، أنّ «قرار الإفراج على خلفية تفاوضية سيكون، بالنسبة إلينا كعائلتها، أمراً لا يمكن تصوره».

وكان تبادل الأسرى جزءاً رئيسياً من اتفاق فبراير/ شباط الذي وافقت بموجبه واشنطن على سحب قواتها من أفغانستان مقابل تعهد «طالبان» بإجراء محادثات سلام مع الحكومة الأفغانية. وتهدف محادثات السلام التي أجلت مرات عدة إلى إنهاء الصراع المستمر منذ ما يقرب من عقدين في البلاد. وقد أودى بحياة عشرات الآلاف.

وأفرجت الحكومة الأفغانية عن نحو 5000 سجين من «طالبان»، لكن السلطات ترددت في إطلاق سراح آخر دفعة من السجناء الذين تطالب بهم الحركة. وهؤلاء السجناء متهمون بارتكاب جرائم خطرة، من ضمنها قتل العشرات من الأفغان والأجانب، ومن ذلك تفجير شاحنة في العام 2017 قرب مقر السفارة الألمانية في كابول والذي قتل فيه أكثر من 150 شخصاً وكان أسوأ هجوم منذ بدء تمرد «طالبان» قبل 19 عاماً. وهناك 44 عنصراً بالتحديد يثيرون قلق الولايات المتحدة وغيرها من الدول جراء دورهم في هجمات «كبيرة».

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

شرق غرب

إيران تندد بتوصية «التعاون الخليجي»

رفضت إيران، أمس الاثنين، الدعوة التي وجهها أول من أمس مجلس التعاون الخليجي إلى الأمم المتحدة، لتمديد حظر الأسلحة المفروض على طهران، والذي ينتهي في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، واصفة الدعوة بـ«غير الواقعية». وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي (الصورة)، إن مجلس التعاون «في ذروة فشله واختلافاته الداخلية وسياساته غير الواقعية التي أدت إلى عقمه»، معتبراً أن المجلس «تحول إلى متحدث باسم بعض ضبقي الأفق داخله وخارج المنطقة، حيث أصبحت أمانته العامة بوقاً للمعادين لإيران».

(رويترز)

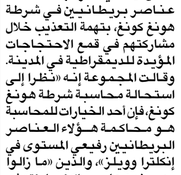

حكومة جديدة في موريتانيا

أعلنت الرئاسة الموريتانية، ليل الأحد - الاثنين، عن ولادة حكومة جديدة برئاسة محمد ولد بلال، خلفاً لإسماعيل ولد الشيخ سيديا، ومؤلفة من 23 وزيراً، أغلبهم من الوزراء في الحكومة السابقة، احتفظوا بمناصبهم. واقتصرت تشكيلة الحكومة الجديدة، على أحزاب الأغلبية السياسة وبعض التكنوقراط. وغادر الوزراء الذين وردت أسماؤهم في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، مناصبهم، وذلك إثر تقديم اللجنة تقريرها للنيابة العامة لبدء استدعاء المتهمين بالفساد في ملف عشرية الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز.

(العربي الجديد)

تايوان تُبعد مقاتلات صينية

قالت وزارة الدفاع التايوانية، الاثنين، إن طائرات مقاتلة صينية عبرت أمس لفترة وجيزة الخط الفاصل في مضيق تايوان، لافتة إلى تمكن القوات الجوية من «إبعادها». ونقلت الوزارة عن القوات الجوية تأكيدها أيضاً أن أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات في تايوان، تعقبت أيضاً تلك المقاتلات.

(رويترز)

مقاضاة بريطانيين في شرطة هونغ كونغ

أعلنت مجموعة دولية حقوقية، أمس الاثنين، عزمها مقاضاة عناصر بريطانيين في شرطة هونغ كونغ، بتهمة التعذيب خلال مشاركتهم في قمع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في المدينة. وقالت المجموعة إنه «نظراً إلى استحالة محاسبة شرطة هونغ كونغ، فإن أحد الخيارات للمحاسبة هو محاكمة هؤلاء العناصر البريطانيين رفيعي المستوى في إنكلترا وويلز»، والذين «ما زالوا يهيمنون على مراكز بارزة» في شرطة هونغ كونغ.

(فرانس برس)

19 قتيلا بهجمات في الكونغو

قتل 19 مدنياً، وأصيب اثنان آخران، في هجمات متزامنة استهدفت 3 قرى في مقاطعة ايتوري بشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال مسؤول منطقة بانيالي كيلو في المقاطعة، إينوسان مادوكادالا، إن مقاتلي ما يسمى «جمعية تنمية الكونغو» هاجموا 3 قرى وقتلوا 19 شخصا أول من أمس الأحد، مضيفاً أن «بعضهم قتل بالسواطير وآخرين بأسلحة نارية»، متحدثاً عن مقتل «5 أشخاص في قرية ليزي واثنين في تشولو و12 في الويز».

(فرانس برس)

استدعت محكمة اتحادية أميركية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الدعوى التي رفعها ضده سعد الجبري، ما يجعله في سباق مع الوقت لتحصيل «حصانة أميركية»، قبيل موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، والمفتوحة على كل الاحتمالات

بحث جديد عن «حصانة ترامب»

بن سلمان يقترب من المحاكمة

واشنطن ـ **العربي الجديد**

منذ مقتل الصحافي السعودي المعارض جمال خاشقجي في أكتوبر/ تشرين الأول 2018 في قنصلية بلاده بإسطنبول، على يد «فرقة موت» سعودية أرسلت بأمر من أعلى هرم النظام في المملكة، بحسب تأكيد الاستخبارات الأميركية، قلّما يُتداول اسم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان دولياً، أكان سياسياً أم إعلامياً، بغير ملف حقوق الإنسان، وحملة القمع ضد معارضيه والنشطاء الحقوقيين، في الداخل. هذه الحملة يواصل بن سلمان، الحاكم الفعلي في الرياض، شنّها تحضيراً لاستلام العرش من والده الملك سلمان، مسكوناً بهاجس الانقلاب عليه، والذي أجّج موجة اعتقالات بات الاستشهاد بها سمة المنابر التي تتحدث عن سلوكيات الأنظمة الاستبدادية في العالم، في أقصى درجاتها، على الرغم من تاريخ المملكة في ملاحقة المنشقين والمعارضين. هذه الحملة ظلّت أيضاً محمية من قبل واشنطن، مع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، في ظلّ صفقة تبادل مصالح بين الرياض وواشنطن، وصلت مرات عدة إلى حدّ الابتزاز الأميركي المفضوح. وتعود العلاقة بين الطرفين، أي بين ترامب وبن سلمان، اليوم، إلى الواجهة، وفي سباق مع الوقت، مع قضية تتتابع فصولاً لمسؤول الاستخبارات السعودي السابق سعد الجبري، بعد رفع الأخير قبل أيام دعوى قضائية في واشنطن، يتهم فيها بن سلمان بمحاولة قتله في كندا، مقر إقامته منذ 2017، بعد أسبوعين فقط من تصفية خاشقجي. وتأتي الدعوى في لحظة فارقة بالنسبة إلى كلّ من الرياض وواشنطن، بعد وقت قصير من أزمة ارتفاع أسعار النفط، وفضائح «تجسسية للنظام السعودي»، فضلاً عن ملاحقة وإخفاء سعوديين، منهم من يحمل الجنسية الأميركية. ويواجه البلدان في هذا الوقت، تداعيات كارثية لأزمة كورونا، فيما يحاول ترامب إنقاذ حملة انتخابية متعثرة لولاية ثانية، علماً أن بن سلمان نفسه لا يزال يعاني من النظرة السلبية إليه، وهو لم يزر أي عاصمة غربية ذات ثقل في زيارة رسمية ثنائية منذ قتل خاشقجي.

وتأتي الدعوى كذلك في ظلّ أحاديث تتداول في الغرف المغلقة حول صحة الملك سلمان، وتحضير ولي عهده لتسلم العرش، فيما لا يزال معارضوه من أمراء أو حقوقيين، بحكم الملاحقين والمسجونين.

ويصبح ولي العهد السعودي بحكم المطلوب، بعد 21 يوماً من استدعائه، وهو ما حصل يوم الجمعة الماضي، وتبلغه الدعوى التي رفعها ضده وضد أعضاء آخرين من فريقه سعد الجبري، الذي وصفه الإعلام الغربي يوماً بـ«الصندوق الأسود» للنظام السعودي، لا سيما حين كان الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد، ولم يرد المدعو عليه (وعليهم) على الدعوى، بحسب نصّ الاستدعاء من المحكمة الاتحادية الأميركية في واشنطن العاصمة. ورفع المسؤول السابق في الداخلية السعودية، سعد الجبري، الدعوى على بن سلمان وأعضاء آخرين من فريقه، بينهم مستشاره السابق سعود القحطاني، وفرقة قتل باسم «فرقة النمر» (مرتزقة خاصون أرسلوا لكندا)، في قضية تتعلق بنية «تعذيبه واغتياله»، متهماً إياه بـ«تدبير مؤامرة مستمرة منذ سنوات من قبل الحكومة السعودية، بهدف تعذيبه واغتياله على الأراضي الأميركية».

وكان الجبري قد بنى سمعة ممتازة مع الاستخبارات البريطانية والأميركية خصوصاً، في وقت من الأكيد فيه أنه يملك شبكة علاقات جيدة جداً مع دوائر القرار في واشنطن، وخصوصاً في الكونغرس، لجهة التعاون الذي اتسمت به علاقات ربّ عمله السابق، بن نايف، مع تلك الجهات في إطار مكافحة الإرهاب. أما بالنسبة إلى لائحة الأسرار والمعلومات التي لا تزال بحوزته، فقد تكون أكثر ما أشعر ولا يزال بن سلمان بالقلق. ولم تهدأ محاولات ولي العهد السعودي بعد لإعادة الجبري إلى المملكة، عبر التواصل معه مباشرة، بالإغراء، أو محاولة ليّ ذراعه، أو الضغط عليه عبر استمرار حجز فردين من عائلته، ناهيك عن الاتهامات التي وجهها الجبري لبن سلمان بمحاولة تصفيته جسدياً، أو الضغط على الحكومة الكندية لاسترداده. وبحسب ما عرف عن الدعوى، فإن الجبري يطالب بتعويضات غير محددة، جرّاء محاولة بن سلمان قتله «خارج نطاق القانون». وتقع الدعوى، التي تقودها شركة محاماة «جينير اند بلوك»، في خانة الدعاوى المدنية، وفق قانون حماية ضحايا التعذيب، مع الإشارة إلى أن ولدين للجبري، من أصل ثمانية، هما عمر وسارة، تمّ احتجازهما في المملكة للضغط عليه. وتطعن الدعوى القضائية بأن استهداف الجبري يعود لعلاقاته الوثيقة بمجتمع الاستخبارات الأميركية، ومعرفته بتحركات بن سلمان الداخلية، وإمكانية أن يقوض ذلك الدعم الذي يحظى به بن سلمان داخل البيت الأبيض.

وتواجه الدعوى، بالمنظور القضائي، عراقيل عدة، لكنها أيضاً تحمل أبعاداً سياسية ضاغطة على بن سلمان، الذي عليه أن يرد عليها بتأكيد استلامها، في مهلة 21 يوماً، من تاريخ تسلمها. كما تواجه إدارة ترامب معضلة توفير الغطاء له مجدداً، وكيفية استغلالها سياسياً، وهو ما دأبت على فعله منذ وصولها للسلطة. وقد تكون هذه الحصانة الأميركية لولي العهد السعودي المتهور، آخر ما قد توفره إدارة ترامب له، إذا ما لم يفز الأخير بولاية ثانية، أو ما قد لا توفره، ما يعني إمكانية حرمانه من زيارة قريبة للولايات المتحدة، علماً أن هناك ضغطاً ديمقراطياً لحماية الجبري. وتوقع بروس فين، وهو نائب مساعد سابق لوزير العدل الأميركي، في حديث للتلفزيون العربي، أن تستغرق إجراءات المحكمة وألا يحسم فيها شيء قبل نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وحينها فإن جو بايدن سيرفض منح الحصانة لبن سلمان، في حال فاز في الانتخابات الرئاسية. أما في حديثه لقناة الجزيرة، فقال فين إن بن سلمان سوف «يكثف اتصالاته بالرئيس ترامب ووزير الخارجية مايك بومبيو، للحصول على ما يسمى رسالة اقتراح بالحصانة (لأنه ليس ملكاً)، والحصول على طلب حكومي أميركي من المحكمة بإهمال القضية لإضرارها بالمصالح بين البلدين». وأضاف أنه «بإمكانه ضمان أن الانتخابات الرئاسية الأميركية ستكون مهمة جداً لبن سلمان، وهو من المؤكد أنه بدأ بالتشاور مع ترامب وبومبيو».

وتواجه دعوى الجبري، من جهتها، مجموعة عقبات، منها أن قانون «آليين تورت ستاتوت»، الذي ارتكزت عليه القضية، يصعب مقاضاة أجانب، إلا إذا رأى الكونغرس غير ذلك. لكن في حالة الجبري، فإن هناك الكثير من الارتباطات الملموسة بالولايات المتحدة، منها أنه يملك عقارات فيها، كما تعرض فيها للمراقبة وللضغوط، كما حاول المدعى عليهم، ومنهم بدر العساكر وأحمد العسيري، استجواب أفراد من عائلته المقيمين في بوسطن وتجميد أرصدة لهم هناك.

على بن سلمان أن يرد بتسلم الدعوى (إليوت بلوندي/فرانس برس)

> يُرجح أن يرفض جو بايدن منح الحصانة لبن سلمان في حال فاز بالرئاسة

انتهاك للقانون الأميركي

قانون «آليين تورت ستاتوت» (آي تي أس)، الذي ارتكزت عليه دعوى سعد الجبري، إلى جانب قانون حماية ضحايا التعذيب، هو أحد فصول مجموعة قوانين الولايات المتحدة (يو أس كود) التي تمنح المحاكم الفيدرالية اختصاصاتها بالدعاوى المرفوعة من مواطنين أجانب بقضايا تعذيب ارتكبت بانتهاك للقانون الدولي، ويطبق في حال حصول الانتهاك داخل الأراضي الأميركية، أو أن يكون الجرم مهماً بالنسبة للولايات المتحدة.

إضاءة

رسائل التصعيد في غزة

> تدل المؤشرات الميدانية في قطاع غزة، على وجود قرار بتصعيد محدود بوجه الاحتلال الإسرائيلي، في ظل استمرار تضييقه على القطاع وتلكئه في تنفيذ التزاماته

غزة ـ **ضياء خليل**

تعطي المؤشرات الميدانية والسلوك السياسي في قطاع غزة، انطباعات عن وجود قرار بالتصعيد التدريجي تجاه الاحتلال الإسرائيلي، في ظل استمرار تضييقه على القطاع وتلكؤه في تنفيذ التزاماته، مقابل حالة الهدوء التي شهدتها الحدود في الأشهر الماضية. وأعادت الفصائل الفلسطينية تفعيل أدوات «أقل خشونة» على الحدود مع الأراضي المحتلة، واستهدفت منذ الخميس الماضي مستوطنات «غلاف غزة» بعشرات من البالونات التي تحمل المواد الحارقة والمتفجرة، ما أحدث حرائق عدة في المناطق المستهدفة. وقصفت طائرات حربية إسرائيلية مرتين مواقع عسكرية لحركة «حماس» للرد على عودة إطلاق البالونات تجاه الغلاف. لكن القصف الإسرائيلي حافظ على «قواعد الاشتباك المحدود»، كما حافظت الفصائل على نمط أقل «خشونة» في عمليات التصعيد الأخيرة.

وقالت مصادر، لـ«العربي الجديد»، في غزة، إنّ الفصائل، وخصوصاً حركة «حماس»، تدفع لتصعيد محدود لا يخرج عن نطاق «المشاغلة» الحدودية، غير أنها قد تضطر في النهاية، إذا ما تجاهل الوسطاء وإسرائيل مطالبها، إلى زيادة التصعيد مع محاولة ضبطه لكي لا يصل إلى مرحلة التصعيد الشامل والحرب الرابعة. وأرسلت «حماس» رسائل عبر الوسطاء إلى إسرائيل، وفق ذات المصادر، تُحمّلها مسؤولية تعطيل تفاهمات الهدوء على الحدود، ولوّحت باعادة تفعيل الأدوات «الخشنة»، إذا ما استمرت إسرائيل بعرقلة وصول المساعدات المالية والإنسانية إلى القطاع المحاصر منذ 14 عاماً.

وإلى جانب الرسالة عبر الوسطاء، أطلقت «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، نحو ثمانية صواريخ باتجاه بحر غزة، سمع دويها في مناطق مختلفة من مدينة غزة وشمالها، في إطار ما تسميه «معركة التجهيز والإعداد». لكن الصواريخ التي انطلقت بالتزامن مع التصعيد والتلويح الإسرائيلي بقصف غزة، تحمل رسالة لإسرائيل بأنّ «حماس» ومعها فصائل المقاومة الأخرى أيضاً، جاهزة للرد، وأن صواريخ جديدة من صناعتها دخلت إلى الخدمة، إضافة إلى أنّ «مخازنها» ممتلئة بهذه الصواريخ.

ومن المتوقع أنّ تنتهي المنحة القطرية للأسر الفقيرة ولمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع هذا الشهر. ويبدو من بعض المعطيات المتوفرة أنّ إسرائيل تسعى لمنع تجديد المنحة القطرية في ظل «المزايدات» الإسرائيلية الداخلية على وصول أموال المنحة إلى الفلسطينيين. إلى جانب ذلك، رُصد تضييق إسرائيلي متزايد على حركة التصدير من القطاع، وهي أحد بنود تفاهمات الهدوء على الحدود، إضافة إلى محاولة إسرائيلية لمنع دول متعاطفة مع غزة من تقديم مساعداتها للفلسطينيين وتعطيل هذا الدعم، ما يزيد الأوضاع سوءاً في القطاع الذي يقبع أكثر من 70 في المائة من سكانه تحت خط الفقر.

وحاولت «العربي الجديد» التواصل مع مسؤولين في الفصائل، لكن جميعهم لم يردوا على الاتصالات، ويبدو ذلك مقصوداً، ففي حالات التصعيد والرسائل المتبادلة لا يعطي المتحدثون باسم الفصائل وقادتها أجوبة عن أسئلة الصحافيين ووسائل الإعلام. وبالنسبة للكاتب والمحلل السياسي حاتم أبو زايدة، فإنّ الوضع في قطاع غزة قد يتدهور بشكل كبير، لا سيما في ظل استمرار الحصار والتضييق وأزمة كورونا، موضحاً أنّ هناك تضييقاً على الأموال التي تدخل كمساعدات للقطاع، وهذه الأموال هي التي تحافظ على الحالة المعيشية اليومية. ورأى أبو زايدة، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ فصائل المقاومة معنية بالتصعيد للضغط على الإسرائيليين لوقف هذا التضييق على المساعدات الإنسانية والمالية، لا سيما أنّ المقاومة تدرك جيداً أنّ استمرار التضييق سيؤدي إلى انفجار مجتمعي، لذلك تضع خطتها البديلة في الميدان للتصعيد ضد الاحتلال. غير أنه استبعد أن يتطور التصعيد الحالي إلى حرب شاملة، فالأرجح أنّ المقاومة تُخطط لتصعيد محدود، بنمط أدوات ناعمة، مثل إطلاق البالونات والإزعاج على الحدود (الإرباك الليلي)، وقد ترد اسرائيل لعدة أيام من دون الوصول إلى حرب رابعة.

والحرب الشاملة إنّ حدثت، لن تكون «مزحة»، وفق تقدير أبو زايدة، الذي أشار إلى أنها ستكون قاسية على قطاع غزة وعلى الجانب الإسرائيلي أيضاً.

■ الشعب اللبناني فقد الثقة تماماً بالطبقة السياسية ويريد التأكيد للعالم أن هذه الطبقة لا يمكنها الاستمرار في الحكم. #لبنان

■ ما بدنا يرجعوا يحكمونا زعماء الحرب الأهلية والفاسدين يلي صرلن بالحكم 30 سنة، يعني ما بدنا لا سعد ولا جنبلاط ولا جعجع ولا بري هول يلي عملوا لبنان مزرعة.

■ هيدي المرة مش لازم نقبل باستقالة الحكومة وبس، ما بدنا نعيد نفس الغلطة، استقالة الكل هو المطلوب. #لبنان

■ كل أحزاب لبنان طبخوا الطبخة والسلام على دماء الشهداء والجرحى.

■ دماء الشهداء في بيروت ستُسقط سلطة الفساد والمحسوبيات وسيكملون دربهم لإسقاط النظام الطائفي الذي حوّل لبنان من منارة الشرق إلى مستعمرات عميلة لدول الخارج. #بيروت_ستنهض

■ يحتاج #لبنان في هذه اللحظة إلى مبادرات سياسية شبابية، خارج #الطائفة وخارج #العائلة، وإذا كانت الأيديولوجيا شراً لا بد منه، فلا أقل من أن تعطي تلك المبادرات الأولوية المطلقة للمشروع الاجتماعي الوطني أكثر من أي اعتبار آخر.

■ زكوا الطائفية ونفخوا فيها بالمال والسلاح، عدا مصر، ففي عز قوتها كانت مصر رائدة العروبة تتحدث عن وحدة لبنان الوطنية الأهم من الوحدة العربية وحتى في استقالتها التي أضرت كثيرا بلبنان كانت تخاطب الجميع أن يرفعوا أيديهم عن لبنان، الكل تغاشم وتورط ولكن الأكثر تورطا كانت سورية.

■ ماذا يحدث الآن في مشهد الجبري وبن سلمان؟ بن سلمان وصل لطريق مسدود وأميركا تحاول إنقاذه.

■ يا بعد قلبي على الانسانية...خاشقجي قطعتوه ولا سعد الجبري جايبين له خمسين واحد يقطعوه، كل تراب واسكت وخلي الانسانية على جنب.

■ هل سينجح ترامب في استغلال وضع العراق الحالي والاستفادة منه في حملته الانتخابية؟